دراسـات اقتصادية إسـلامية

المجلد الرابع عشر | العدد الثاني | ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)

المحتويات

دراسات اقتصادية إسلامية
المجلد١٤، العدد٢
ذو الحجة ١٤٢٩هـ

جدوى التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

عبدالله تركستاني، وعبد القادر شاشي، ومحمد باطويح[•]

المستخلص: عرفت معظم دول العالم تكتلات اقتصادية كثيرة، وحققت بعضها نتائج جيدة لكثير من الدول المشاركة فيها، مما جعل بعض المفكرين والعلماء والمصلحين المسلمين يدعون إلى إقامة تعاون وتكامل اقتصادي، أو سوق مشتركة للدول الإسلامية. فظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين دراسات اقتصادية كثيرة تدعو إلى التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، كما تم عقد عدة اتفاقيات ومحاولات إقامة تكتلات اقتصادية جهوية لعدد من البلدان الإسلامية مثل: الوحدة الاقتصادية العربية، واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي وغيرها، ولكن بدون تحقيق النتائج المرجوة.

الأسئلة التي تطرح نفسها في هذه الدراسة: ما مدى إمكانية التكامل الاقتصادي للدول الإسلامية في الوقت الراهن؟ وما هي الفوائد أو المصالح الاقتصادية التي يمكن تحقيقها؟ وما هي العوائق التي تقف حجر عثرة في تحقيق هذا التكامل؟

هذا البحث هو محاولة للإجابة على تلك التساؤلات وغيرها، وذلك بدراسة إمكانية إقامة تكامل اقتصادي بين الدول الإسلامية من عدمه، من خلال تحليل

[•] باحثون بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة

إحصائي لبيانات الدول الإسلامية التي لديها بيانات كافية عن التجارة البينية، باستخدام أنموذج الجاذبية The Gravity Model – الذي يستخدمه معظم الاقتصاديين كوسيلة تقريبية لتقييم وقياس التبادل التجاري وتحليل العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وقد بين البحث من أن هناك روابط كثيرة مشتركة بين الدول الإسلامية، والتي تعد بنية أساسية متينة لأي تكامل اقتصادي، الأمر الذي أيدته نتائج البحث من خلال عدد من المتغيرات، إلا أن واقع هذه الدول بعيد جداً عن استغلال هذه الإمكانيات لصالحه، وقد يعود سبب ذلك لمجموعة من العوامل التي استنتجت من البحث مثل: غياب الرؤية الإستراتيجية والبعد الإسلامي، وضعف الإرادة السياسية، وضعف القدرات الإنتاجية، وتشابه الهياكل الإنتاجية، وغياب التكاملية فيها، وضعف التجارة البينية.

لذا اقترح الباحثون –بناء على النتائج التي تم التوصل إليها– ضرورة العمل بإجراءات تنفيذية واضحة المعالم تم استعراضها في البحث، إذا أرادت الدول الإسلامية تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

١- المقدمة

اتجهت كثير من دول العالم في الثلاثة العقود الماضية إلى التكتل مع بعضها البعض بهدف التعاون والتكامل الاقتصادي مع دول الجوار، تحقيقاً لعدة أهداف منها

حرية التجارة، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وحرية انتقال العمالة، الخ. ولعل من أهم هذه التكتلات: الاتحاد الأوروبي (EU)، ومجموعة النافتا (NAFTA)، ومجموعة آسيان (ASIAN)، حتى أصبح الوقت الراهن يوصف بعدة أوصاف منها، عصر التكتلات الاقتصادية، وعصر الاتصالات، وعصر العولمة، وغيرها من الأوصاف التي توحي بأن العالم يتجه نحو الاندماج في شكل مجموعات متراصة، تربطها مصالح اقتصادية. ولاشك أن دول العالم الإسلامي تمتلك من المقومات الدينية، والتاريخية، والجغرافية، والاقتصادية، ما يمكن أن يحقق النجاح للتعاون فيما بينها على الأصعدة كافة. فلطالما نادى بعض علماء الاقتصاد المسلمين بهذا التكامل الذي يعتبر المسار الوحيد للخروج من التخلف، واللحاق بركب التنمية المستدامة.

من المعلوم أن هناك محاولات تكامل جهوية قد تمت بين بعض الدول الإسلامية، إلا أنها لم تؤت ثمارها المرجوة. فما هي الأسباب؟ وكيف يمكن تدارك ذلك؟، وإقناع الدول الإسلامية بتضافر الجهود للوصول إلى تحقيق هذا الهدف النبيل، خاصة وأن الإسلام الذي يدعو إلى الوحدة والتعاون هو الدين الذي يؤمنون به. فمنذ أن تحررت الدول الإسلامية من نير الاحتلال وعلماء الاقتصاد المسلمون ينادون بضرورة تعاون الدول الإسلامية على تحقيق التكامل الاقتصادي، خاصة وأن بعضهم يرى ذلك ضرورة شرعية لقول الله تعالى: "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" (الأنبياء:٩٢).

من أهم الدراسات التي تمت حول هذا الموضوع نذكر ما كتبه حميدالله (Hamidullah, 1955)، وعبد الغفور (Abdul-Ghafoor, 1976) والبنا (El-Banna,

1979) وحسين (Husain, 1979) وقحف (Kahf, 1979)، والزعيم (El-Zaim, 1983) والشطي (Chatti, 1984) وجابر (Jabir, 1985) ونينهاوس (Nienhaus, 1987) وساتروغلو (Satiroglu, 1987) ومنان (Mannan, 1992) باللغة الإنجليزية، وما كتبه كل من شلبي (١٩٨٠، ١٩٨٤، ١٩٩٩) والخضر (١٩٨٣) والإمام (٢٠٠٠) والشنقيطي (د.ت) وغيرهم باللغة العربية. وتمثل معظم هذه الدراسات عرضاً للحالة الاقتصادية للدول الإسلامية، وتقديمًا لمقترحات لها بأن تسعى نحو التكامل الاقتصادي بناء على ما يربطها من روابط عرقية، أو دينية، أو ثقافية، أو اقتصادية، وبناء على الإمكانيات والموارد المتوفرة لديها، إلا أنها لم تبرهن على ذلك بإجراء تحليلات إحصائية لتؤكد إمكانية هذا التكامل من عدمه، متأثرة بما حققته التكتلات الاقتصادية الأخرى من نتائج إيجابية في العالم وخاصة منها الاتحاد الأوروبي.

حسب علمنا، لم تجر إلا دراسات إحصائية قليلة ومحدودة جدا حول التبادل التجاري أو التكامل الاقتصادي بين بعض الدول الإسلامية، مستخدمة أنموذج الجاذبية، منها دراسة خان ومحمود (Khan and Mahmoud, 1996) التي تقدر أنموذج الجاذبية لدولة باكستان مع الدول الآسيوية، ودراسة كل من الإمام وعبدالله (Limam and Abdalla, 1998) والأطرش ويوسف (Al-Atrash and Yousef, 2000) اللتين تقدران أنموذج الجاذبية للدول العربية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ودراسة سعيد الحلاق وآخرين (٢٠٠١) التي قدرت العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجية باستخدام أنموذج الجاذبية للفترة ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٥م، ودراسة درّات وبناثور (Darrat and Pennathur, 2002) التي تقيم جدوى التكامل الاقتصادي لدول

المغرب العربي، ودراسة أنتنوتشي ومانزوتشي (Antonucci and Manzocchi, 2003) التي يتساءل فيها الباحثان عن أهمية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهل سيغير ذلك في نمط تجارتها، ودراستي كبير حسن (Kabir Hassan, 2001, 2003) عن التعاون الجهوي في التجارة والتمويل والاستثمار بين دول شرق جنوب آسيا وبنغلاديش.

ربما الدراسة الوحيدة التي اهتمت بالتجارة البينية للدول الإسلامية (الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي) وبالتالي بإمكانية التكامل الاقتصادي بينها، مستخدمة أنموذج الجاذبية، هي دراسة بن جيلالي (Bendjilali, 2000) التي حللت التجارة البينية للدول الإسلامية على بيانات عام ١٩٩٤م. لم تغط هذه الدراسة كل الدول الإسلامية نظرا لعدم توفر البيانات اللازمة، ولم تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن (time-series)، وبالتالي هناك حاجة ماسة إلى دراسة تحليلية وافية -قدر الإمكان- إمكانية التكامل الاقتصادي للدول الإسلامية، باستخدام أنموذج الجاذبية على بيانات أكبر عدد من الدول الإسلامية التي تتوفر عنها المعلومات اللازمة، وعبر السنين خلال الفترة الزمنية ١٩٨٠-٢٠٠٠م (cross-section and time series).

يهدف هذا البحث في الفصول التالية إلى:

- إلقاء نظرة سريعة ومتفحصة عن اقتصاديات الدول الإسلامية ومحاولات التكامل الاقتصادي بينها.

التعرف على أهمية التكامل الاقتصادي، وإعطاء فكرة موجزة عن الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي، وعن أنموذج الجاذبية Gravity-Model الذي يستخدمه علماء الاقتصاد في هذا المجال.

- تحديد أنموذج الجاذبية المعدل والمستخدم في هذا البحث بما يفي بالهدف المرجـو من الدراسة.
- إجراء تحليل إحصائي لمعطيات الـدول الإسـلامية التـي لهـا معلومـات متـوفرة باستخدام هذا الأنموذج.
- استخلاص النتائج العامة للبحث، واستنتاج أهمية وإمكانية التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

يستند هذا البحث على عدد من الفرضيات التي يتوقع الباحثون أن يتمخض عنها التحليل وهي:

- أن هناك عوامل جذب قوية للتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.
- أن ضعف الهياكل الإنتاجية وتشـابهها يعيـق محـاولات التكامـل الاقتصـادي بينها.

٢. نظرة سريعة ومتفحصة عن اقتصاديات الدول الإسلامية

تتمتع دول العالم الإسلامي بإمكانيات وموارد طبيعية وبشرية ما يمكنها من تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية، ترتقي من خلالها إلى مصاف الدول المتقدمة، إلا أن واقع الأمر ليس كذلك نظرا لجملة من العوائق الموضوعية والذاتية ذات الصلة بالواقع الراهن الذي لا ينسجم مع مواردها وإمكانياتها المتاحة. حين نستعرض تشخيصا مفصلا عن الواقع الاقتصادي للدول الإسلامية يمكننا الإجابة

على الاستفسارات المطروحة قيد الدراسة حول إمكانية التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية. فبإلقاء نظرة سريعة على اقتصاديات الدول الإسلامية ندرك أنها تتفاوت من حيث مستوى تقدمها، ومستوى التنمية البشرية في كل منها، إضافة إلى تنوع هياكلها الإنتاجية ومواردها الطبيعية، وطبيعة صادراتها. فالقطاعات الأولية كالزراعة، واستخراج النفط، والغاز، والمعادن، وصناعات المحاجر، والخدمات التقليدية، تهيمن على معظم اقتصاديات هذه الدول. وعلى الرغم من وجود بنية أساسية جيدة في الدول الغنية منها (المصدرة للنفط) إلا أن اقتصاديات هذه الدول لازالت ريعية وأولية، نظراً لاعتمادها على استيراد متطلباتها من السلع الاستثمارية، والوسيطة، والاستهلاكية، واستقطاب القوة العاملة بمختلف مستوياتها من الخارج، في حين تعتمد دول إسلامية أخرى على تنوع إنتاجها ومصادر دخلها مثل مصر، والمغرب، وتونس، وباكستان، وسوريا، وإيران، لكنها مع ذلك تبقى دولا نامية. أما تركيا، وماليزيا، واندونيسيا، فقد قطعت مرحلة لا بأس بها نحو تطوير وتنويع هياكلها الإنتاجية ومصادر دخلها من خلال الاعتماد على التقنية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة أو ما يسمى باقتصاد المعرفة، وبالرغم من ذلك تبقي تصنف ضمن الدول النامية، لأنها ما زالت بعيدة عن الدول المتقدمة في هذا المجال أيضا.

٢-١) دول العالم الإسلامي

يبلغ عدد دول العالم الإسلامي ٥٨ دولة[١]، تمتد في رقعة واسعة من خط طول ١٧ درجة غربا إلى ١٤٠ درجة شرقا، ومن دائرة عرض ١٠ درجات جنوب خط

[١] بحسب عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي بالإضافة إلى دولة البوسنة والهرسك.

الاستواء إلى ٥٥ درجة شمالا. وتتجاوز مساحة هذه الدول ٣٢ مليون كيلومتر مربع (٣٢ مليون كم٢)، ممثلة بذلك قرابة ٢٥٪ من مساحة العالم أجمع. وتتركز الدول الإسلامية في قارتي آسيا (٢٧ دولة) وإفريقيا (٢٧ دولة)، كما تمتد إلى قارة أوربا: دولتان إسلاميتان (ألبانيا، والبوسنة والهرسك) وجزء بسيط من تركيا، وتقع دولتان أخريتان في قارة أمريكا الجنوبية (سورينام، وغويانا). الجدول رقم (١) يبين مساحة الدول الإسلامية في قارات العالم.

الجدول رقم (١): مساحة العالم الإسلامي

القارة	عدد دول		مساحة (مليون كم٢)		
	القارة	الإسلامية	القارة	الدول الإسلامية	النسبة إلى إجمالي الدول الإسلامية
آسيا	٤٤	٢٧	٤٤.٦	١٤.٠٣	٤٣.٥٪
أفريقيا	٥٣	٢٧	٣٠.١	١٧.٧٥	٥٥.١٪
أوربا	٤٦	٢	٩.٩	٠.٠٨	٠.٣٪
أمريكا الجنوبية	١٢	٢	١٧.٨	٠.٣٦	١.١٪
الإجمالي		٥٨	١٠٢.٤	٣٢.٢٢	١٠٠٪

المصادر: http://www.sesrtcic.org/arabic/default.shtml

http://www.cia.gov/cia/publications/factbook
http://www.graphicmaps.com/aatlas/world.htm

يطل العالم الإسلامي على أهم البحار والمحيطات والمضايق البحرية. وتقدر حدوده البحرية بأكثر من ١٠٢ ألف كيلومتر. وتغطي المياه حوالي نصف مليون كيلومتر مربع من أراضيه، تجري فيه العديد من الأنهار. ففي القارة الأفريقية نجد نهر النيل (٦٦٩٥كم) أطول نهر في العالم والذي يجري عبر عدة دول منها مصر، والسودان، وأوغندا. ونهر النيجر (٤٧٠٠كم) الذي يجري في أراضي النيجر، ونيجيريا، ومالي، وغينيا. ونهر زمبيزي (٢٧٠٠كم) في موزمبيق وهو رابع أطول نهر في أفريقيا. ونهر السنغال (١٧٠٠كم) الذي يمر عبر أراضي السنغال، وموريتانيا. وفي قارة آسيا نجد نهر دجلة (١٨٣٥كم) ونهر الفرات (٢٧٣٦كم) اللذين يمران في أراضي تركيا، والعراق، وسوريا. ونهر السند (٢٩٠٠ كم) الذي يمر في دولة الباكستان. وتمر عبر بنغلاديش ثلاثة أنهار هي الغانجز، وبراهمبوترا، وماغنا.

٢-٢) سكان العالم الإسلامي

يبلغ عدد سكان دول العالم الإسلامي أكثر من مليار وثلث المليار (١٣٨١.٥ مليون) نسمة، يتركز معظمهم في قارة آسيا (٦٤٪) وقارة أفريقيا (٣٥٪). ويجدر التنبيه هنا إلى أن بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لا يمثل فيها المسلمون الأغلبية، فعلى سبيل المثال، نسبة المسلمين في سورينام أقل من ٢٠٪، وفي غويانا حوالي ١٠٪ فقط. لكن بالمقابل هناك أقليات مسلمة تعيش في دول غير أعضاء في المنظمة يتجاوز مجموعهم نصف مليار مسلم، كما في الهند (١٥٠ مليون نسمة)، وجمهورية الصين الشعبية (١٤٣ مليون نسمة)، وبعض دول أوربا الغربية، مثل: فرنسا (٦ مليون

نسمة) وبريطانيا (١.٥ مليون نسمة) وألمانيا (٣ مليون نسمة). ويصل عدد المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية قرابة ٧ مليون نسمة. أما في الفلبين فيقدر عدد المسلمين بها بـ: ٦ مليون نسمة. ويبين الجدول رقم (٢) توزيع سكان الدول الإسلامية بحسب القارات.

الجدول رقم (٢): سكان الدول الإسلامية في عام ٢٠٠٤م

القارة	عدد سكان (مليون نسمة)		النسبة إلى إجمالي
	القارة	الدول الإسلامية	الدول الإسلامية
آسيا	٣٧٠١	٨٩٠	٦٤.٤٪
أفريقيا	٨٠٧	٤٨٣	٣٥.٠٪
أوربا	٧٣١	٧.٣	٠.٥٢٪
أمريكا الجنوبية	٣٥٠	١.٢	٠.٠٨٪
الإجمالي	٥٥٨٩	١٣٨١.٥	١٠٠٪

المصادر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B0D2EB10-6715-4DEE-B76F-A32E5277AB9B.htm
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_3764000/3764422.stm
http://www.sesrtcic.org/arabic/default.shtml
,http://www.graphicmaps.com/aatlas/world.htm
http://www.cia.gov/cia/publications/factbook

٢-٢-١) حجم الموارد البشرية

يبلغ حجم القوى العاملة (الفئة العمرية من السكان بين ١٥ و٦٤ سنة، القادرة على العمل) في الدول الإسلامية حوالي ٥٥١.٥ مليون عامل، أي ٣٩.٩٪ من إجمالي السكان منهم ٦٣.١٪ في آسيا و٣٥.٩٪ في أفريقيا كما هو موضح في الجدول رقم (٣) أدناه.

جدول رقم (٣): حجم القوى العاملة في الدول الإسلامية ٢٠٠٣م

القارة	القوى العاملة (مليون عامل)		٪ إلى إجمالي سكان الدول الإسلامية
	القارة	الدول الإسلامية	
آسيا	١٨٧٣	٣٤٨	٦٣.١
أفريقيا	٢٧٩	١٩٨	٣٥.٩
أوربا	٤٨٥	٥	٠.٩
أمريكا الجنوبية	١٤٢	٠.٥	٠.١
الإجمالي	٢٧٧٩	٥٥١.٥	١٠٠

المصدر: http://www.ilo.org/public/english/support/lib/dblist.htm#statistics

٢-٣) موارد العالم الإسلامي

٢-٣-١) موارد الطاقة

يعتبر إنتاج الطاقة (النفط والغاز) في ١٣ دولة إسلامية من أهم الموارد التي تتميز بها. فالدول الإسلامية تنتج حوالي ٣٣٪ من الإنتاج العالمي، إذ بلغ إنتاجها من

النفط ٩٢٣.٤٥ مليار برميل في عام ٢٠٠٣م في الوقت الذي وصل فيه الإنتاج العالمي إلى ٢٨٠٣.٢ مليار برميل لنفس العام (أنظر الجدول رقم ٤ أدناه).

الجدول رقم (٤): حجم أكبر مصادر الإنتاج من النفط في بعض الدول الإسلامية (مليار برميل)

الدولة	الإنتاج ١٩٨٠	الإنتاج ١٩٩٨	الإنتاج ٢٠٠٣
السعودية	٥٧٦	٢٥٥.١	٣٢٩.٢
الإمارات	٨٢.٨	٧١.٤	٩١.٢٥
الكويت	٩٦.٥	٧٦	٨٠.٣
العراق	١٣٣.١	١٣٠.٥	٤٧.٤٥
الدول الإسلامية	---	---	٩٢٣.٤٥
دول العالم	---	----	٢٨٠٣.٢

المصادر: http://www.iaea.org/DataCenter/index.htm و
www.oecd.org/statis.html

من جهة أخرى فإن ما يميز اقتصاديات الدول الإسلامية هو احتوائها على أكبر مخزون من النفط والغاز على مستوى العالم. بلغ احتياطها النفطي أكثر من١ .٨٢٦ مليار برميل عام ٢٠٠٣م بما يعادل ٧٠٪ من الاحتياطي العالمي للنفط، إذ يتركز في الدول

العربية وحدها حوالي ٦٥١ مليار برميل. ويبين الجدول (٥) حجم الاحتياطي النفطي في الدول الإسلامية ومقارنتها بالاحتياطي العالمي.

الجدول رقم (٥) حجم الاحتياطي النفطي في بعض الدول الإسلامية (مليار برميل)

الدولة	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣	٪ من الاحتياطي العالمي
السعودية	١٦٨	٢٦٠.٣	٢٦٢.٧	٢٢.٨٩
إيران	٥٨.٣	٩٢.٩	١٣٠.٧	١١.٣٩
العراق	٣٠	١٠٠	١١٥	١٠.٠٢
الإمارات	٣٠.٤	٩٨.١	٩٧.٨	٨.٥٢
الكويت	٦٧.٩	٩٧	٩٦.٥	٨.٤١
ليبيا	٢٠.٣	٢٢.٨	٣٦	٣.١٤
نيجيريا	١٦.٧	١٧.١	٣٤.٣	٢.٩٩
قطر	٣.٦	٣	١٥.٢	١.٣٢
الجزائر	٨.٢	٩.٢	١١.٣	٠.٩٨
بقية الدول الإسلامية	٢٠.٨	٢٠.١	٢٦.٦	٢.٣١
الاحتياطي العالمي	٩١١.٩	١٠٧١.٤	١١٨٠.٤	١٠٠
احتياطي الدول الإسلامية	٤٢٤.٢	٧٢٠.٥	٨٢٦.١	٧٠

المصدر: http://www.iaea.org/DataCenter/index.htm

أما إنتاج الغاز في الدول الإسلامية فيشكل حوالي ٢٣٪ من الإنتاج العالمي في عام ٢٠٠٣م حيث بلغ ٦٠١.٧ مليون م٣ مقارنة بالإنتاج العالمي ٢٦١٨.٥ مليون م٣ كما هو موضح في الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦) إنتاج الغاز في الدول الإسلامية (مليون م٣)

الدول الإسلامية	١٩٨٠م	١٩٩٠م	٢٠٠٣م
الآسيوية	٦٨.٨	٦١.٧	١١٤.٢
الإفريقية	٢٠.٨	٣١٤.٦	٥٤١.١
إنتاج الدول الإسلامية	٩١.٩	٣٧٦.١	٦٠١.٧
باقي دول العالم	١٣٦٤.٤٧	١٦٢٣.٨	٢١٦٨.٠
إجمالي الإنتاج العالمي	١٤٥٦.٦	١٩٩٩.٩	٢٦١٨.٥

المصدر: http://www.iaea.org/DataCenter/index.htm

٢-٣-٢) الأراضي الزراعية والمحصولية

تقدر مساحة الأراضي الزراعية في الدول الإسلامية بحوالي ٢٥٨٨٢٨ ألف هكتار منها ٩٩.٥٪ في قارتي آسيا وأفريقيا و٠.٥٪ فقط في أوربا وأمريكا الجنوبية. وكما نستنتج من الجدول (٧) فإن حجم الأراضي المحصولية تقدر بـ ٥٢٥٤٦ ألف هكتار فقط، وهذا الحجم لايتجاوز ٢٠.٣٪ من إجمالي الأراضي الزراعية المتاحة في

الدول الإسلامية، موزعة حسب القارات على النحو التالي: ٢٧.٨٪ في آسيا ١١.٩٪ في أفريقيا و١٢.٥٪ في أوربا و ٤٢.١٪ في أمريكا اللاتينية.

الجدول رقم (٧) مساحة الأراضي الزراعية والمحصولية في الدول الإسلامية ٢٠٠٣م (ألف هكتار)

القارة	مساحة الأراضي الزراعية والمحصولية		مساحة الأراضي الزراعية		مساحة الأراضي المحصولية		٪ الأراضي المحصولية إلى الزراعية
	القارة	الدول الإسلامية	القارة	الدول الإسلامية	القارة	الدول الإسلامية	
آسيا	٦٨٢٣٣٠	١٧٢٦٤٢	٦١٠٦٣٠	١٣٥٠٥٧	٧١٧٠٠	٣٧٥٨٥	٢٧.٨
أفريقيا	٢٥٥٢٣٢	١٣٦٦٢٠	١٥٠٨٣٢	١٢٢٠٣٥	١٠٤٤٠٠	١٤٥٨٥	١١.٩
أوربا	٣٠٦٧٢٢	١٣٤٩	٢٦٤٦٦٥	١١٩٩	٤٢٠٥٧	١٥٠	١٢.٥
أمريكا الجنوبية	١١٦٣٥٣	٧٦٣	٩٦٧٩١	٥٣٧	١٩٥٦٢	٢٢٦	٤٢.١
الإجمالي	—	٣١١٣٧٤	—	٢٥٨٨٢٨	—	٥٢٥٤٦	٢٠.٣

المصدر: AQUASTAT-FAO's Information System on Water and Agriculture, 2001

٢-٣-٣) الأمن الغذائي

إن التنمية الزراعية والأمن الغذائي يمثلان ركيزة أساسية للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية. فعلى الرغم من أن الدول الإسلامية تشكل ربع سكان العالم إلا أنها لا تساهم إلا بـ: ٥.٥٪ من الإنتاج الزراعي العالمي، مع تناقص مستمر، مقارنة بنسبة بنمو عدد السكان. وبالتأكيد فإن تدهور الأمن الغذائي مرتبط بعدة أسباب أهمها: انخفاض مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي في القطاع الزراعي، وسوء استخدام الموارد الطبيعية المتاحة في الدول الإسلامية، وعدم تناسب حوافز الإنتاج،

وعدم وجود سياسة فعالة في مجال الأمن الغذائي، وعدم وجود تنسيق وتعاون بين الدول الإسلامية في هذا المجال.

نلاحظ من الجدول رقم (٨) أنه على الرغم من ارتفاع قيمة صادرات الدول الإسلامية من السلع الغذائية من ١٨ مليار دولار عام ١٩٨٠م إلى ٢٨ مليار عام ٢٠٠٠م، إلا أن قيمة الواردات من هذه السلع تتزايد بوتيرة أكبر، إذ ارتفعت من ٣٠ مليار دولار عام ١٩٨٠م إلى ٤٩ مليار عام ٢٠٠٠م، بينما دول أمريكا اللاتينية زادت قيمة صادراتها بمعدلات أكبر من قيمة وارداتها.

الجدول رقم (٨) صادرات وواردات السلع الغذائية للدول الإسلامية (مليون دولار)

المجموعات	صادرات السلع الغذائية			واردات السلع الغذائية		
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
العالم	٢٣٤.٢٤٢	٣٢٦.٢٦٧	٤١٢.٢١١	٢٥٥.٤١٠	٣٥٣.٢١٨	٤٣٥.٢٧٩
آسيا	٣٠.٢٣٩	٤٦.٤٠٤	٦٤.٤٨٩	٥٧.٨٥٣	٨٥.٧١٢	١٢٤.٠٦٧
أفريقيا	١٤.١٤٢	١٢.١٦٥	١٣.٧٧٧	١٥.١٧٨	١٥.٩٨٩	٢٠.٢١٨
أوربا	٩١.٨٩٦	١٥٨.٧٢٩	١٩٠.٨١١	١٢٥.٠٧١	١٧٩.٥١٦	٢٠١.٠٣٩
أمريكا اللاتينية	٣٢.٠١٠	٣٤.٩٧٠	٤٩.٠٥٩	١٤.٥٨٤	١٤.٧٧٢	٢٨.٥٦٣
الدول الإسلامية	١٨.٦٠٧	٢٠.٤٠٨	٢٨.٢٧٧	٣٠.٥٠٧	٣٥.٣٤٢	٤٩.٠٥٣

المصدر: www.faostat.com

بناء على ما سبق فإن العجز المتزايد عن تلبية الطلب المحلي للدول الإسلامية وخاصة في السلع الأساسية والإستراتيجية قد جعل الدول الإسلامية منطقة عجز غذائي كبير على المستوى العالمي، ففاتورة الواردات الغذائية ترتفع سنوياً وتتضخم بصورة مقلقة حين بلغت أكثر من ٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠م بدلاً من ١١.٩ مليار دولار عام ١٩٨٠م، كما هو موضح في الجدول رقم (٩) الأمر الذي يشكل استنزافاً لاقتصاديات الدول الإسلامية ناهيك عن التبعية الغذائية للدول المتقدمة المصدرة للغذاء.

جدول رقم (٩) متوسط الفجوة الغذائية في الدول الإسلامية (مليون دولار)

المجموعات	الفجوة الغذائية		
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
العالم	٢١.١٦٨-	٢٦.٩٥١-	٢٣.٠٦٨-
آسيا	٢٧.٦١٤-	٣٩.٣٠٦-	٥٩.٥٧٨-
أفريقيا	١.٠٣٦-	٣.٨٢٤-	٦.٤٤١-
أوربا	٣٣.١٧٥-	٢٠.٧٨٧-	١٠.٢٢٨-
أمريكا اللاتينية	١٧.٤٢٦	٢٠.١٩٨	٢٠.٤٩٦
الدول الإسلامية	١١.٩-	١٥.٠٢٤-	٢٠.٧٧٦-

المصدر: www.faostat.com

٢-٤) الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية

يرتبط الأداء الاقتصادي للدول الإسلامية بمجموعة من التطورات الداخلية والخارجية، فأثر هذه المتغيرات يتفاوت من دولة لأخرى، وفقاً لتكيفها مع المحيط الإقليمي والدولي وتطورات سوق النفط. وحسب البيانات المتاحة للدول الإسلامية نلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي تزايد باستمرار خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى٢٠٠٠م حيث ارتفع من ٨٥٨٣٩٠ مليون دولار إلى ١٦٢٧٠٢٠ مليون دولار، علماً بأن الإحصائيات لم تكن متوفرة لكل الدول الإسلامية خلال الفترة المشار إليها. كما نلاحظ أن حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية الآسيوية ومنها النفطية على وجه الخصوص مرتفعاً ومنتعشاً بينما كان متباطئاً في الدول الإفريقية.

جدول رقم (١٠): حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية (مليون$)

الدول الإسلامية	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣
الآسيوية	٥٨٥٤٦٩	٦٢١٤٩٧	٦٣٩١٣٥	٩٢٩١٤٨	١٢٨٨١٨٢	١١٨٩١٥٥
الأفريقية	٢٧١٤٤٨	٢٧٠٩٧٥	٢٣٧٨٦٥	٣٢٣٩٩٢	٣٣٨٢٤٥	٢٠٢٨٧٢
الأوربية	–	–	١٥٧١	–	–	–
الأمريكية الجنوبية	١٤٧٣	١٤٣٨	٣٩٧	٥٢١	٥٩٣	–
الإجمالي	٨٥٨٣٩٠	٨٩٣٩١٠	٨٧٨٩٦٨	١٢٥٣٦٦١	١٦٢٧٠٢٠	١٣٩٢٠٢٧

المصدر: http://www.sesrtcic.org/arabic/default.shtml

من خلال استعراض الإحصائيات المتاحة للناتج المحلي الإجمالي في الدول الإسلامية، نلاحظ أن جهود التنمية أنصبت على تنمية قطاع الخدمات الذي يسيطر على جانب كبير منه القطاع الحكومي، إذ تبلغ مساهمة قطاع الخدمات ٤٨.٣٪ من إجمالي الناتج المحلي للدول الإسلامية لعام ٢٠٠٢م باستثناء بعض الدول الإسلامية كأفغانستان، والكاميرون، وغينيا بيساو، وقيرغيزيا، وسيراليون، وتوغو، حيث يساهم القطاع الزراعي بنسبة أكبر. وبشكل عام فإن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٤.٤٪ بينما الصناعة تساهم بنسبة ٢٧.٢٪ والصناعات التحويلية ١٦.٩٪. علماً بأننا نلاحظ تدني مساهمة الصناعات التحويلية في معظم الدول الإسلامية باستثناء ماليزيا، وسوريا، واندونيسيا، وطاجكستان، وأذربيجان التي تتجاوز فيها نسبة المساهمة في هذا القطاع ٢٠٪.

٢-٥) الديون الخارجية

أصبحت الديون الخارجية لمعظم الدول النامية الهاجس الأول الذي أقض مضاجع المسؤولين فيها. بل أخذت هذه الأزمة بعداً عالمياً، وأصبحت تهدد النظام النقدي العالمي برمته، اضطرت معه القوى العالمية في الدول المتقدمة إلى تبني استراتيجيات عدة (مبادرة بيكر، ومبادرة برادي) للخروج من هذه الأزمة الخطيرة. أما على مستوى العالم الإسلامي، فلقد سقطت كثير من دولة في وحل الديون. وفي هذا الجزء نشير إلى واقع هذه الأزمة في العالم الإسلامي.

بلغ إجمالي ديون العالم الإسلامي[١] ٦٩٧.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣م، ممثلة بذلك ٢٧.٣٪ من إجمالي ديون كل دول العالم النامي. الجدول رقم (١١) يوضح توزيع الديون الخارجية للعالم الإسلامي بحسب القارات، ومقارنة بإجمالي ديون القارة. نلاحظ أن ٧٠٪ من ديون العالم الإسلامي تقع في دول القارة الآسيوية. ومع أن قرابة ٣٠٪ من ديون العالم الإسلامي تتركز في أفريقيا، إلا أن إجمالي هذه الديون تمثل ٦٥٪ من إجمالي ديون القارة الأفريقية.

الجدول رقم (١١) إجمالي الديون الخارجية للعالم الإسلامي

القارة	إجمالي الديون الخارجية (مليون دولار)		النسبة (٪) إلى إجمالي الديون	
	القارة	الدول الإسلامية	القارة	الدول الإسلامية
آسيا	٩٥٦.٥	٤٨٦.٦	٪٥١	٪٦٩.٨
أفريقيا	٣٢٠.٤	٢٠٦.٥	٪٦٥	٪٢٩.٦
أوربا	٤٩٧.٦	٤.٤	٪٠.٩	٪٠.٦
أمريكا الجنوبية	٧٧٩.٦	–	–	–
الإجمالي	٢٥٥٤.١	٦٩٧.٥	٪٢٧.٣	–

المصدر: البنك الدولي Global Development Finance 2004 من موقعه على الإنترنت

[١] لسبعة وأربعين (٤٧) حيث أن أحد عشرة (١١) دولة إسلامية (ليبيا وبروناي والبحرين والعراق والكويت وفلسطين وقطر والسعودية والإمارات وأفغانستان وسورينام) لا تتوفر بيانات عن ديونها الخارجية إما أنها غير مدينة خارجياً، أو أنها لا تقدم للبنك الدولي بيانات.

يصنف البنك الدولي دول العالم إلى أربع مجموعات باعتبار مستوى المديونية كالتالي: مديونية حرجة Severely Indebted، مديونية معتدلة Moderately Indebted، أقل مديونية Less Indebted، وغير مصنفة بالمديونية Not Classified by Indebtedness. وبحسب تصنيف البنك الدولي هذا، فإن عدد الدول الإسلامية التي تدخل ضمن الدول ذات المديونية الحرجة ٢٤ دولة (من أصل ٥٢ دولة في العالم النامي صنفت كذلك) أي أكثر من ٤٠٪ من مجموع الدول الإسلامية. الجدول رقم (١٢) يوضح توزيع الديون الخارجية للعالم الإسلامي بحسب حساسيتها.

الجدول رقم (١٢) تصنيف الدول بحسب حساسية الدين الخارجي فيها

	عدد الدول						
التصنيف		المجموع	أفريقيا	آسيا	أوربا	أمريكا الجنوبية	أخرى
مديونية حرجة	العالم	٥٢	٢٨	٧	١	١٠	٦
	العالم الإسلامي	٢٥	١٣	١٠	١	١	–
مديونية معتدلة	العالم	٢٩	١٠	٨	٣	٧	١
	العالم الإسلامي	١٣	٧	٤	١	١	–
أقل مديونية	العالم	٦٨	١٢	٢٠	١٤	١١	١١
	العالم الإسلامي	١٧	٥	١٠	١	١	–

غير مصنفة بالمديونية	العالم	٦١	٢	١١	٢٦	٦	١٦
	العالم الإسلامي	٥	٢	٣	-	-	-

المصدر: موقع البنك الدولي عل الإنترنت:

http://www.worldbank.org/data/archive/wdi/class.htm

٢-٦-١) الدول الإسلامية الأكثر مديونية

تتصدر تركيا الدول الإسلامية من حيث حجم ديونها الخارجية في عام ٢٠٠٣م، إذ بلغت أكثر من ١٤٥ مليار دولار (تمثل ٦١٪ من إجمالي دخلها القومي)، تليها إندونيسيا التي بلغت ديونها الخارجية أكثر من ١٣٤ مليار دولار، ممثلة ٦٨٪ من إجمالي دخلها القومي. تأتي ماليزيا في الترتيب الثالث لتبلغ ديونها الخارجية ٤٩ مليار دولار و٥٠٪ من الدخل القومي الماليزي.

تستخدم أدبيات الديون الخارجية بعض النسب لقياس مدى قدرة الدولة على خدمة الدين، إضافة إلى عبء الدين الخارجي على كاهل الاقتصاد الوطني، منها نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدخل القومي (الجدول رقم ١٣). إن ارتفاع هذه النسبة في أي دولة يعتبر مؤشراً سلبياً يثبط الاستثمار ويعيق النمو، فكلما ارتفعت هذه النسبة، ازداد استخدام الإيرادات المولدة من الناتج القومي الإجمالي في تسديد التزامات الديون الخارجية.

الجدول رقم (١٣) إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الدخل القومي

القارة	متوسط نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي (٪)			
	٢٠٠٣م		١٩٩٨م	
	الدول النامية	الدول الإسلامية	الدول النامية	الدول الإسلامية
آسيا	٥٨.٤	٦٢.٦	٦٥.١	٦٦.٢
أفريقيا	١٢٠.١	٩٧.٧	١٣٤.٢	١٢١.٨
أوربا	٤٩	٣٢.٠	٥٠	٢٢
أمريكا الجنوبية	٤٧	١٠٣.٥	٣٩	١١٤
المتوسط	٣٩	٨٤.٤	٤٣	٩٩.٧

المصدر: موقع البنك الدولي على الإنترنت:

http://www.worldbank.org/data/archive/wdi/class.htm

على هذا الأساس نجد أن أثقل الدول الإسلامية حملاً للديون الخارجية (باعتبار نسبة الدين إلى الدخل) هي دول ذات دخول منخفضة (بحسب تصنيف البنك الدولي)، وتتصدر غينيا بيساو هذه الدول بنسبة ٣٢٧٪ من دخلها القومي، وتليها كل من سيراليون (٢١١٪) وغويانا بأمريكا الجنوبية (٢٠٧٪) ثم موريتانيا (٢٠٤٪) فغامبيا (١٧٠٪). تأتي بعد ذلك دول مثل موزنبيق (١٢٠٪) وقيرغزستان (١٠٩٪) والسودان (١٠٧٪) ولبنان (١٠٥٪) وتوغو (١٠١٪). الجدول رقم (١٣) يبين وضع

العالم الإسلامي (بحسب القارات) بالنسبة لعبء الدين مقاساً بنسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي مقارنة ببقية العالم النامي بحسب القارات.

نشاهد كيف أن العالم الإسلامي في المتوسط يرزح تحت عبء ثقيل من الديون الخارجية تبلغ نسبته أكثر من ٨٠٪ من دخله القومي، وهي نسبة تجاوزت ضعف مثيلتها على مستوى العالم النامي بالكامل (٣٩٪). أما الدول الإسلامية الأعلى نسبة فهي تلك التي تقع في قارة أفريقيا ثم التي تقع في قارة آسيا، وهو توزيع يتماشى مع التوزيع على مستوى العالم النامي. كما يتضح من الجدول أن هناك تحسن في هذا العبء بين عامي ١٩٩٨م و٢٠٠٣، والتحسن الأكبر كان في قارة أفريقيا.

٢-٧) الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر: الأموال الأجنبية (المملوكة لحكومات أو أفراد أو شركات) التي تنساب إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية، وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد (ضمن شروط يتفق عليها) إلى الدولة المضيفة[١]. إن تملك مستثمر أجنبي لـ ١٠٪ (أو أكثر) من أسهم شركة محلية يجعله – بحسب تصنيف صندوق النقد الدولي – مستثمر أجنبي مباشر. ويجب الانتباه إلى أن بعض الدول تستخدم نسبة أعلى من ١٠٪، قد تصل إلى ٥٠٪، المملكة المتحدة على سبيل المثال تستخدم ٢٠٪ أو أكثر حتى عام ١٩٩٧م[٢].

---

[١] انظر عبدالله، محمد عبدالعزيز (١٤٢٥) *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي*، دار النفائس– الأردن، الطبعة الأولى، ص ١٨.

[٢] http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=3163&lang=1

يعرض الجدولان (١٤أ ١٥) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر Inflows وOutflows من وإلى مجموعات دول مختارة خلال ست سنوات مختارة من العقود الثلاث الماضية. كما يبين واقع هذا النوع من التدفقات الاستثمارية في العالم الإسلامي مقارنة مع مجموعات دولية أخرى. ويبين الجدول رقم (١٤) بوضوح ازدهار نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر Inflows خلال التسعينيات من القرن العشرين الميلادي. فبالرغم من أن النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتجاوز ٦٪ بين عامي ١٩٨٠م و١٩٨٥م، نجده يتضاعف بأكثر من مرتين ونصف (٢٦٠٪) بين عامي ١٩٨٥م و١٩٩٠م. ثم تزداد معدلات النمو للاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً بين عامي ١٩٩٥م و٢٠٠٠م لتصل إلى ٣١٣٪. لكن جل هذا النمو الرائع كان منحصراً في مجموعة الدول المتقدمة، ويتراوح نصيب الدول النامية بين ١٥٪ في عام ١٩٨٠م و٣٥٪ في عام ١٩٩٥م.

الجدول رقم (١٤): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل Inflows

(مليون دولار أمريكي)

مجموعة الدول في	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣
العالم	٥٤٩٨٦	٥٨١٠٢	٢٠٨٦٤٦	٣٣٥٧٣٤	١٣٨٧٩٥٣	٥٥٩٥٧٦
العالم المتقدم	٤٦٥٣٠	٤٢٨٨٥	١٧١١٠٩	٢٠٤٤٢٦	١١٠٧٩٨٧	٣٦٦٥٧٣
العالم النامي	٨٤٢١	١٥١٨٧	٣٦٨٩٧	١١٥٩٥٣	٢٥٢٤٥٩	١٧٢٠٣٣

قارة أفريقيا	٤٠٠	٢٤٤٦	٢٤٢٧	٥٣٩٢	٨٧٢٨	١٥٠٣٣
قارة أسيا	٤٠٧	٥٣٩٢	٢٤٣١٠	٧٩٥٨٩	١٤٦٠٦٧	١٠٧١٢٠

المصدر:http://www.unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir_inflows_en.xls

الجدول رقم (١٥): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل Inflows

(مليون دولار أمريكي)

مجموعة دول العالم الإسلامي في	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣
أفريقيا	١٩٩-	٢٣٢٧	٢٠٧٦	٢٦٠٧	٥٢٥١	٩٧٩٤
أسيا	٢٠٧١-	١٧٣٢	٥٩٩٠	١٣١٢١	٢٧١٠	١٤٣٠٧
أوربا	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٧٠	٢٩٠	٥٦١
أمريكا الجنوبية	١٩	٢٣	٨٥	٥٤	٣٠-	٦٦-
الإجمالي	٢٢٥١-	٤٠٨٢	٨١٥١	١٥٨٥٢	٨٢٢١	٢٤٥٩٦

المصدر:http://www.unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir_inflows_en.xls

نلاحظ التراجع الكبير لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠٠٣م (أنظر الجدولين ١٧أ ١٨) فقد انخفض التدفق إلى داخل دول العالم Inflows بنسبة ٦٠٪، وبنسبة ٤٩٪ للتدفق إلى خارج دول العالم Outflows. تعزي

بعض الدراسات أسباب هذا الانخفاض الكبير إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م[1]. و يوضح الجدول رقم(١٦) حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى داخل دول العالم الإسلامي، نلاحظ منه أن هذه التدفقات كانت بالسالب في عام ١٩٨٠م[2]، لكنها أخذت القيم الموجبة في السنوات الخمس التالية في الجدول. ويتقلب نصيب العالم الإسلامي من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بين ٣٪ في عام ٢٠٠٠م إلى ٢٧٪ في عام ١٩٨٥م.

الجدول رقم (١٦): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج Outflows (مليون دولار أمريكي)

مجموعة الدول في	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣
العالم	٥٣٦٨٣	٦٢١٧٨	٢٤٢٠٥٧	٣٥٨٢٣٥	١١٨٦٨٣٨	٦١٢٢٠١
العالم المتقدم	٥٠٣٤٣	٥٧٩٠٧	٢٢٥٧٥٦	٣٠٤٧٧٤	١٠٨٣٨٨٥	٥٦٩٥٧٧
العالم النامي	٣٣١٩	٤٢٧٠	١٦٢٤٧	٥٢٧١٩	٩٨٩٢٩	٣٥٥٩١
قارة أفريقيا	١١٢٨	٣٥٧	٢٠٩٨	٢٩٧٦	١٣١٩	١٢٨٨
قارة أسيا	١٠٤٤	٢٨٤٧	١٠٩٣٥	٤٢٢٦٦	٨٣٨٠٥	٢٣٦٠٨

المصدر: http://www.unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir_inflows_en.xls

[1] http://www.oecd.org/dataoecd/54/62/2408143.pdf

[2] جل هذه التدفقات السالبة منحصرة في دول بترولية رئيسية: السعودية وليبيا نيجيريا.

الدول العشر التي تتصدر مجموعة الدول الإسلامية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة Inflows إلى اقتصادياتها هي[١]: مرتبة بحسب القارة/ حجم التدفق: في أسيا: أذربيجان، وماليزيا، وقزقستان، وبروناي، وباكستان، وفي أفريقيا: المغرب، والسودان، ونيجيريا، وتشاد، وليبيا.

يستأثر العالم الإسلامي بنسبة ضئيلة جداً من الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل Inflows، تصل إلى ٤.٤٪ تقريباً في عام ٢٠٠٣م، وأقل من ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول العالم الإسلامي إلى بقية دول العالم Outflows، إذ لا تمثل هذه التدفقات أكثر من ٠.٥٪ من الإجمالي العالمي، بل أن ثمانية دول من العشر دول الأقل أداءً بحسب مؤشر الأداء لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٢م) هي دول إسلامية، ودولة واحدة فقط من العشر دول الأكثر أداءً في الفترة نفسها، هي دولة إسلامية (بروناي)[٢]. وكما نلاحظ من الجدول (١٧) فإن معدل النمو العالمي في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج كان عالياً جداً في التسعينيات من القرن الميلادي الماضي، حيث بلغ قرابة ٣٠٠٪ في عام ١٩٩٠م مقارنة بعام ١٩٨٥م، لكن هذا المعدل أصبح سالبا في عام ٢٠٠٣م (- ٤٨٪) مقارنة بعام ٢٠٠٠م.

أما العالم الإسلامي فتتراوح مساهمته في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج بين ٠.٣٪ إلى ٠.٥٪، ولا يكاد يتجاوز في أحسن السنوات (١٩٨٠م)

---

[١] بحسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[٢] موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD على الإنترنت:
http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=2468&lang=1

١.٥٪ من إجمالي هذه التدفقات. فالدول العشر التي تتصدر مجموعة الدول الإسلامية في تصديرها للاستثمارات الأجنبية المباشرة Outflows هي (مرتبة بحسب القارة ثم بحسب حجم التدفق): في أسيا[١]: إيران، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، وأذربيجان، والبحرين، وتركيا، واندونيسيا، ولبنان، وفي أفريقيا: نيجيريا فقط.

الجدول رقم (١٧): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج Outflows (مليون دولار أمريكي)

مجموعة دول العالم الإسلامي في	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣
أفريقيا	١٢٦	٣٩	٢٠٣٤	٤٦٤	٣٤٦	٣٠٥
آسيويا	٧٨٨	٣٤٧	٨٥٨-	٣١٢٦	٥٧٥٠	١٣٠٣
أوربا	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢٠	٦	٣
أمريكا الجنوبية	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢	١
الإجمالي	٩١٤	٣٧٦	١١٧٦	٣٦١٠	٦١٠٤	١٦١٢

المصدر http://www.unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir_inflows_en.xls

[١] الكويت تتصدر القائمة بدون منازع (قرابة ٥ مليار دولار) لكن إشارة المبلغ بالسالب، مما قد يعني عودة أرباح هذه الاستثمارات إلى الكويت، هذا التفسير يحتاج إلى معالجة أكبر وهو خارج موضوع البحث.

٢-٨) التجارة الخارجية

يستعرض الجدولان (١٩أ٢٠) تطور حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) لست مجموعات من الدول ولست سنوات مختارة خلال الفترة ١٩٨٠م-٢٠٠٣م. ينقسم العالم في الجدولين إلى صناعي ونامي، ويعرض من العالم النامي قارتي أفريقيا وآسيا، لتركز دول العالم الإسلامي فيهما (٢٧ في كل منهما)، وأخيراً يبين الجدولان تطور حجم التجارة الخارجية في العالم الإسلامي.

٢-٨-١) الصادرات

يتبين من الجدول رقم (١٨) إجمالي الصادرات العالمية لمجموعات من الدول خلال الفترة ١٩٨٠م-٢٠٠٣م. يلاحظ فيه أن صادرات الدول الإسلامية نمت بنسبة ٣.٧٪ سنوياً في المتوسط، بينما كان معدل النمو السنوي في المتوسط لصادرات العالم والعالم الصناعي ١٣.٥٪ و ١١.٨٪ بالترتيب في الفترة ذاتها. يبدو أن أحد الأسباب الرئيسة في ارتفاع معدل النمو السنوي في آسيا هو زيادة عدد الدول فيها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. في الحقيقة لم تتجاوز مساهمة الدول الإسلامية في إجمالي صادرات العالم ١٠٪[١] منذ ١٩٨٥م وحتى ٢٠٠٣م، ومعدل مساهمتها في إجمالي صادرات الدول النامية آخذ في التناقص، ويتراوح عند٢٠٪ خلال الفترة من ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٣م.

---

[١] (صادرات العالم الإسلامي ÷ صادرات العالم) × ١٠٠.

الجدول رقم (١٨) إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)

دول	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣	متوسط النمو (١٩٨٠-٢٠٠٣)
العالم	١٨٣٢	١٨٧٤	٣٣٨٢	٥٠٧٨	٦٣٧٦	٧٥٠٥	١٣.٥
العالم الصناعي	١٢٤٧	١٢٦٦	٢٤٤٣	٣٤٢٦	٤٠٢٨	٤٦٣٧	١١.٨
العالم النامي	٥٨٦	٥٩١	٩٣٦	١٦٥٠	٢٣٤٥	٢٨٦٦	١٣.١
قارة أفريقيا	٦٥	٦٥	٨٢	٩٠	١٢٤	١٥٥	٦.٠
قارة أسيا	١٦٣	٢٠٧	٤٥٥	٩٤٢	١٢٦٩	١٥٥٠	٣٧.٠
العالم الإسلامي	٣٣٠	١٨٩	٢٦٠	٣٥٢	٥١٤	٦١٤	٣.٧
٪ الإسلامي إلى النامي	٥٦	٣٢	٢٨	٢١	٢٢	٢١	--

المصدر: شريط ممغنط لصندوق النقد الدولي: Direction of Trade March 2005

إحصاءات العالم الإسلامي: http://www.sesrtcic.org/statistics/byindicators.php

تتباين الدول الإسلامية في حجم صادراتها، فهي ترتفع لتصل إلى ١٠٥ مليار دولار في ماليزيا وتنخفض لتصل إلى ٠.٠١٥ مليار دولار لغامبيا في عام ٢٠٠٣م. وتمثل أكبر خمس دول إسلامية من حيث حجم الصادرات (بالترتيب: ماليزيا

والسعودية واندونيسيا والإمارات وتركيا) ٥٧٪ من مجموع صادرات العالم الإسلامي في عام ٢٠٠٣م.

٢-٨-٢) الواردات

يتضح من الجدول رقم (١٩) أن مساهمة العالم الإسلامي في إجمالي الواردات العالمية ضعيفة، إذ تتراوح نسبته بين ٦٪ إلى ١٠٪[١] فقط خلال السنوات الست المختارة في الجدول، بل إن مساهمتها آخذة في التناقص. ولا تزيد مساهمتها في إجمالي واردات العالم النامي عن ٢٤٪ خلال الفترة ١٩٩٠م-٢٠٠٣م. أما متوسط النمو السنوي للواردات فبلغ ٨.٥٪ خلال الفترة ١٩٨٠م-٢٠٠٣م، وهي أقل من متوسط المعدل للدول النامية الذي بلغ ١٨.٥٪.

الجدول رقم (١٩) إجمالي الواردات (مليار دولار أمريكي)

مجموعة الدول في	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣	متوسط النمو السنوي (١٩٨٠-٢٠٠٣)
العالم	١٩١٩	١٩٧٦	٣٥١٧	٥١٣٨	٦٥٩٥	٧٧٩٣	١٣.٣
العالم الصناعي	١٣٩١	١٣٨٢	٢٥٧٤	٣٣٩٢	٤٣٧٧	٥٠١٩	١١.٣

[١] (واردات العالم الإسلامي ÷ واردات العالم) × ١٠٠.

العالم النامي	٥٢٧	٥٧٦	٩٣٩	١٧٤٢	٢٢١٢	٢٧٦٩	١٨.٥
قارة أفريقيا	٦١	٥٦	٨٤	١٠٨	١٠٨	١٥٣	٦.٦
قارة أسيا	١٧٦	٢٢٠	٤٧٣	٩٩٠	١١٩٥	١٤٥٥	٣١.٦
العالم الإسلامي	١٨٣	١٥٩	٢٢٥	٣٤٨	٤٠٨	٥٣٩	٨.٥
٪الإسلامي إلى النامي	٣٥	٤٥	٢٤	٢٠	١٨	١٩	--

المصدر: شريط ممغنط لصندوق النقد الدولي: Direction of Trade March 2005

مصدر إحصاءات العالم الإسلامي: http://www.sesrtcic.org/statistics/byindicators.php

تمثل ماليزيا وحدها أكثر من ١٥٪ (قرابة ٨٣ مليار دولار) من إجمالي واردات العالم الإسلامي في عام ٢٠٠٣م، في حين تمثل جزر القمر أقل الدول الإسلامية حجماً في الواردات ٠.٠٢٪ (١١٧ مليون دولار). تساهم أكبر ست دول إسلامية من حيث حجم الواردات (بالترتيب: ماليزيا وتركيا والإمارات والسعودية واندونيسيا وإيران) بأكثر من ٦٠٪ من إجمالي واردات العالم الإسلامي.

٢-٨-٣) الميزان التجاري

يمكننا استنتاج (أنظر الجدولين (١٨أ١٩) أن الميزان التجاري للعالم الإسلامي كان موجباً في كل من السنوات الست، لكنه متجه نحو الانخفاض خلال السنوات الست في الجدول. فلقد انخفض من ٣١٢ مليار دولار في عام ١٩٨٠م إلى ٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣م، معدل الانخفاض بلغ ٧٦٪.

٢-٩) التجارة البينية في العالم الإسلامي

تبين الجداول الأربعة (٢٠-٢٣) واقع التجارة البينية في العالم الإسلامي (بحسب القارات) في ست سنوات خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣م. يمثل الجدولان (٢٠أ٢٢) ما تصدره وتستورده دول العالم الإسلامي من وإلى بعضها البعض. يظهر منهما أن التجارة البينية في العالم الإسلامي ضعيفة جداً، يعكسها المعدلان ١٢.٤٪ للصادرات البينية و١٤.٥٪ للواردات البينية لعام ٢٠٠٣م وهي السنة التي بلغ فيها المعدل قمته. يتركز أكثر من ٨٥٪ من حجم التجارة الخارجية للدول الإسلامية خارج هذه الدول (غالباً في الدول الصناعية).

الجدول رقم (٢٠) النسبة المئوية (٪) للصادرات البينية بحسب القارات

مجموعات دول العالم الإسلامي	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣
الأفريقية	٥.٣	٥.٥	٨.٤	١٠.٠	٨.٠	١٠.٦

الآسيوية	٧.٧	١٣.٥	١٢.٣	١١.٤	١٠.٥	١٢.٦
الأوربية	٠	٣.٠	٣.٧	٥.٨	٢.٩	٢.١
الأمريكية الجنوبية	٠.٣	١.٢	٠.٤	٠.٦	١.١	٢.٤
الإجمالي	٧.٢	١١.٣	١١.٤	١١.٢	١٠.١	١٢.٤

المصدر: شريط ممغنط لصندوق النقد الدولي: IMF Direction of Trade, CD March 2005

يلاحظ من الجدولين (٢٢.٢١) فإن التبادل التجاري بين الدول الإسلامية يتركز في قارتي أفريقيا وآسيا لسبب واضح هو تركز الدول الإسلامية في هاتين القارتين (٥٤ دولة من ٥٨). كما يلاحظ أن دور الدول الإسلامية الآسيوية في التجارة الإسلامية البينية دائماً أكبر من دور الدول الإسلامية الأفريقية، في عام ٢٠٠٣م (للصادرات ١٢.٦٪، مقارنة مع ١٠.٦٪، وللواردات ١٥٪ مقارنة مع ١٣.٢٪) مع تنامي دور الدول الإسلامية الأفريقية عبر السنوات الست (خلال الفترة ١٩٨٠م-٢٠٠٣م) للصادرات ٥.٣٪ إلى ١٠.٦٪، للواردات من ٨.٧٪ إلى ١٣.٢٪).

الجدول رقم (٢١) النسبة المئوية (٪) للواردات البينية بحسب القارات

مجموعات دول العالم الإسلامي	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣
الأفريقية	٨.٧	٨.١	١١.٢	١١.٦	١٤.١	١٣.٢
الآسيوية	١٤.٨	١٦.٠	١٢.٤	١٢.٤	١٣.٧	١٥.٠

الأوربية	٠	٠.٨	١٥.٠	٢.٢	٢.٦	٣.٩
الأمريكية الجنوبية	٠.٦	٠.٢	١.٣	١.٣	٣.٥	٢.٢
الإجمالي	١٣.١	١٣.٨	١٢.١	١٢.٢	١٣.٦	١٤.٥

المصدر: شريط ممغنط لصندوق النقد الدولي: IMF Direction of Trade, CD March 2005

الجدولان (٢٣,٢٢) يسلطان الضوء على التبادل التجاري بين الدول الإسلامية داخل القارة وعبر القارات. نلاحظ من الجدولين أن الدول الإسلامية في قارة آسيا تتبادل تجارياً فيما بينها بشكل أفضل مما تتبادل به الدول الإسلامية في قارة أفريقيا. فالدول الإسلامية الآسيوية في عام ٢٠٠٣م (أنظر الجدول ٢٢) تصدر ١٢.٦٪ من إجمالي صادراتها العالمية إلى العالم الإسلامي، أكثر من ٨٧٪[١] منها إلى دول إسلامية آسيوية، وقرابة ١٣٪ إلى دول إسلامية أفريقية. في حين أن الدول الإسلامية الأفريقية تصدر ١٠.٦٪ من إجمالي صادراتها العالمية إلى العالم الإسلامي و٤٧٪ منها إلى دول إسلامية أفريقية، والباقي إلى دول إسلامية أفريقية.

الجدول رقم (٢٢) الصادرات البينية للدول الإسلامية (بحسب القارات) عام ٢٠٠٣م (٪)

من / إلى	الأفريقية	الآسيوية	الأوربية	الأمريكية الجنوبية	الإجمالي
الأفريقية	٥.١	٥.٤	٠.٠١	٠.٠٠٤	١٠.٦

[١] ٨٧.٣% = (١١% ÷ ١٢.٦%) × ١٠٠، أنظر جدول ١٢.

الآسيوية	١.٦	١١.٠	٠.٠٣	٠.٠٠٢	١٢.٦
الأوربية	١.٢	٠.٩	٠.٠٧	٠	٢.١
الأمريكية الجنوبية	٠.٢	٠.٠٦	٠.٠٠٧	٢.١	٢.٤

المصدر: شريط ممغنط لصندوق النقد الدولي: Direction of Trade March 2005

كما أن نشاط الاستيراد بين الدول الإسلامية الأفريقية بعضها مع بعض يبلغ حوالي ٤١٪[1] من إجمالي واردات الدول الإسلامية الأفريقية من الدول الإسلامية في عام ٢٠٠٣م. أما واردات الدول الإسلامية الآسيوية من بعضها البعض فتبلغ ١٣.٤٪ من إجمالي وارداتها العالمية، والذي يعني قرابة ٩٠٪ من إجمالي وارداتها من دول العالم الإسلامي.

الجدول رقم (٢٣) الواردات البينية للدول الإسلامية (بحسب القارات) عام ٢٠٠٣م

إلى / من	الأفريقية	الآسيوية	الأوربية	الأمريكية الجنوبية	الإجمالي
الأفريقية	**٥.٤**	**٧.٩**	**٠.٠٢**	**٠.٠٠١**	**١٣.٣**
الآسيوية	**١.٥**	**١٣.٤**	**٠.٠٠٠٠٤**	**٠.٠٠٠٠٨**	**١٥.٠**
الأوربية	**٠.٣**	**٣.٦**	**٠.٢**	**٠.٠٠٠٧**	**٣.٩**

[1] ٤٠.٩% = (٥.٤% ÷ ١٣.٢%) × ١٠٠، أنظر جدول ٢٦.

الأمريكية الجنوبية	٠.٤	٠.٨	٠	١.١	٢.٢

المصدر: شريط ممغنط لصندوق النقد الدولي: Direction of Trade March 2005

يلاحظ من الجدولين السابقين الدور البارز الذي تقوم به الدول الإسلامية الآسيوية في التجارة البينية على مستوى العالم الإسلامي.

٢-٩-١) الدول الإسلامية الأكثر مساهمة في التجارة البينية[١]

يجب أن تتطابق صادرات الدولة (أ) إلى الدولة (ب) مع واردات الدولة (ب) من الدولة (أ)، ولأن المصادر الإحصائية المختلفة تعاني من عدم دقة المعلومات التي تحصل عليها من الدول المختلفة، ومن ذلك عدم تطابقها، نكتفي في هذا الجزء من البحث بتحليل جزء الصادرات لمعرفة الدول الإسلامية الأكثر مساهمة في التجارة البينية بالعالم الإسلامي.

أ- الدول الإسلامية الأفريقية

تصدر كل من جيبوتي (٦٤٪) وتوغو (٤٢٪) والسنغال (٣٥٪) والنيجر (٣٣٪) من إجمالي صادراتها العالمية في عام ٢٠٠٣م إلى دول إسلامية بالقارة الأفريقية. بل إن جيبوتي تكاد لا تتعامل مع غير الدول الإسلامية. كما تصدر الدول الإسلامية الأفريقية إلى شقيقاتها في القارة الآسيوية، ويتصدر القائمة كل من الصومال،

[١] شريط ممغنط لصندوق النقد الدولي: IMF Direction of Trade, CD March 2005

والسودان، وجيبوتي، بتصدير نسب عالية من إجمالي صادراتها العالمية إلى دول إسلامية في قارة أسيا، ٧٢٪ و٣١٪ و٢٦٪ على التوالي، في عام ٢٠٠٣م.

إذاً تتميز ثلاث دول أفريقية: السودان، والصومال، وجيبوتي، بتركز نشاطها التجاري مع دول إسلامية، وهي دول تصنف ضمن قائمة الدول ذات الدخل المنخفض[١] (جيبوتي ذات دخل منخفض متوسط[٢])، والأحرج مديونية (باستثناء جيبوتي) لدى البنك الدولي.

ب- الدول الإسلامية الآسيوية

صدرت (في عام ٢٠٠٣م) كل من قرغيزيا (٤٥٪) ولبنان (٤٣٪) وطاجيكستان (٤٢٪) والأردن (٣٩٪) وسوريا (٢٨٪) وتركمانستان (٢٨٪) وأزبكستان (٢٧٪) من إجمالي صادراتها العالمية إلى شقيقاتها بالقارة. لكن الدول الإسلامية الآسيوية تصدر القليل إلى الدول الإسلامية الأفريقية، وتتصدر القائمة كل من لبنان والأردن وسوريا وتركيا بالنسب الآتية: ٩٪، ٥٪، ٤٪، ٤٪، ٤٪ من إجمالي صادراتها العالمية، على التوالي. إذاً تتصدر سبع دول آسيوية: قرغيزستان ولبنان وطاجيكستان والأردن وسوريا وتركمانستان وأزبكستان قائمة الدول الآسيوية الأكثر تجارة مع العالم الإسلامي. تقع كل من قرغيزستان وطاجيكستان ضمن الدول ذات الدخل المنخفض، والبقية ضمن قائمة الدول ذات الدخل المنخفض المتوسط. تصنف كل من الأردن وسوريا ضمن الدول ذات المديونية الحرجة، وبقية الدول الخمس ضمن الدول المصنفة الأقل مديونية بحسب البنك الدولي.

---

[١] التي يبلغ فيها الدخل القومي الفردي ٧٨٥ دولار أو أقل في السنة، بحسب تصنيف البنك الدولي.

[٢] التي يقع فيها الدخل القومي الفردي بين ٧٨٥ – ٣١١٥ دولار في السنة، بحسب تصنيف البنك الدولي.

٣. تجارب التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية

لقد كان لتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي نقلة نوعية في تنظيم وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، فقد أشير في ميثاقها الصادر عام ١٩٧٢م إلى ضرورة الارتقاء باقتصاديات المجتمع الإسلامي ومساعدة الدول الأعضاء على تطوير طاقاتها الإنتاجية بنسق متسارع. ومن هذا المنطلق أنشئ **صندوق التضامن الإسلامي** في عام ١٩٧٤م لتعزيز مبدأ التعاون الاقتصادي، وفي الوقت نفسه أسس **البنك الإسلامي للتنمية** كمؤسسة لتمويل برامج التنمية في الدول الإسلامية (أنظر: عبير ٢٠٠٢م). تلت ذلك إنشاء عدد من المؤسسات الاقتصادية والبحثية منها على سبيل المثال:

- **المركز الإسلامي لتنمية التجارة** الذي تأسس في الدار البيضاء بالمغرب عام ١٩٨١م.
- **الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة** التي تأسست في كاراتشي- بباكستان عام ١٩٧٩م.
- **المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار** وائتمان الصادرات التي تأسست عام ١٩٩٤م.
- **الشركة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة** التي تأسست عام ٢٠٠٥م، وبدأت في العمل عام ٢٠٠٨م وتهدف إلى تسهيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باستخدام أدوات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

جميع هذه المؤسسات تلعب دورا أساسيا في تدعيم التعاون بين الدول الإسلامية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. أما خارج إطار المنظمة، فقد كان لبعض الدول الإسلامية تعاون مشترك من خلال اتفاقيات لتحرير التجارة والاستثمار، كدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الحال بين دول إتحاد المغرب العربي، إضافة إلى انضمام ماليزيا واندونيسيا للآسيان (ASEAN)، وانضمام دول المغرب الإفريقي للتجمع الاقتصادي لدول أفريقيا ECOWAS (عبير ٢٠٠٢م).

٣-١) محاولات التكامل الاقتصادي بين بعض الدول الإسلامية

شهد العقد الأخير من القرن الماضي تشكيل عدد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي ضمت أعدادا مختلفة من الدول الإسلامية يبينها الجدول رقم (٢٤) الذي يلخص الأشكال الحالية للتكامل الإقليمي لمجموعات الدول الإسلامية.

الجدول رقم (٢٤) الأشكال الحالية للتكامل الإقليمي لمجموعات الدول الإسلامية

شكل التكامل الإقليمي	عدد الأعضاء	أسم المجموعة
إتحاد جمركي	١٢	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٦٤)
منطقة تجارة تفضيلية	١٠	منظمة التعاون الاقتصادي (١٩٦٤)
١-إتحاد جمركي ٢- سوق مشتركة	٦	مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١)
١- إتحاد جمركي	٥	إتحاد المغرب العربي (١٩٨٧)

٢- سوق مشتركة		
١- سوق مشتركة ٢-إتحاد نقدي	٦	الإتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا (١٩٨٧)

المصدر:

http://www.islamonline.net/ararbic/economics/2003/10/article04.shtml

إلى جانب ذلك يمكن الإشارة هنا إلى أن الدول الإسلامية عرفت ثلاثة أشكال من التكتلات الاقتصادية تبعا لطبيعة الدول المشاركة فيها وهي:

- تكتل مكون من بلدان إسلامية فقط وهي: دول مجلس التعاون الخليجي، وإتحاد المغرب العربي، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تكتل تساهم فيه بلدان غير إسلامية كالسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) والذي يضم مصر، والسودان، وجيبوتي، وكينيا، وأوغندا، إضافة إلى دول إفريقية غير إسلامية. ومجموعة آسيان التي تضم ماليزيا، وإندونيسيا، إضافة إلى دول غير إسلامية.
- تكتل يضم حاليا دولا إسلامية فقط (مجموعة البلدان النامية الثمانية) وهي تركيا، وإيران، وباكستان، وماليزيا، وإندونيسيا، وبنغلادش، ومصر، ونيجيريا.

وخلاصة القول أن كل هذه التكتلات لم تحقق بعد الأهداف المرجوة مقارنة بتجربة الإتحاد الأوروبي نظرا للعوائق التي تحيط بها سواء على المستوى البيني أو

الخارجي، إذ لا يسع المجال هنا للتطرق إلى تلك الصعوبات والإشكاليات التي تواجه الدول الإسلامية وهي معروفة وقد تعرضت لها العديد من الدراسات.

٣-٢) أسباب فشل محاولات التكامل الاقتصادي الإسلامي

استعرضت عدد من الدراسات الخاصة بقضايا التكامل الاقتصادي الإسلامي منها الخضر- (١٩٨٣) وحسين (١٩٩٦) وشاكر (١٩٩٦) أسباب فشل محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ويمكننا هنا إيجاز تلك الأسباب في الآتي:

- سيادة الروح الإقليمية بين الدول الإسلامية، ومحاولة الدول الكبرى تمزيق الكيان الإسلامي سياسياً، واقتصاديا، وحضارياً، وتعمل جاهدة على تعميق هذه الروح خوفاً من أي تقارب ينسف مصالحها الخاصة في المنطقة بشكل عام.
- اختلاف أنظمة الحكم المتبعة في الدول الإسلامية، وعدم وجود إرادة سياسية قوية وصادقة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإسلامي.
- التباين الكبير في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ودرجات النمو بين الدول الإسلامية، إذ يسيطر الفقر بكل أشكاله على معظم الدول الإسلامية، في الوقت الذي ينعم فيه البعض الآخر بحياة نوعاً ما مستقرة مادياً.
- اختلاف السياسات الاقتصادية المرتبطة باختلاف أدوات السياسات التجارية والمالية والنقدية لكل دولة، ناهيك عن تبعية اقتصاديات الدول الإسلامية للدول المتقدمة صناعياً.

- قصور واختلال الهياكل الإنتاجية للدول الإسلامية، وهذا ما يلاحظ من خلال ضعف نسب التبادل التجاري فيما بينها.
- سوء الإدارة وتخلفها، إضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد بكل أشكاله في المؤسسات والأجهزة الحكومية في معظم الدول الإسلامية.
- ضعف القدرة التنافسية للدول الإسلامية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وأتساع الفجوة الغذائية والتكنولوجية، وفجوة الدخل مما أدى إلى ازدياد الاعتماد على الخارج، ومن ثم انخفاض أسعار عملاتها.

٤. الأسس النظرية لأنموذج التكامل الاقتصادي بين الدول: أنموذج الجاذبية

لعل أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير قيام التجارة الدولية بين الدول هو الاقتصادي آدم سميث Adam Smith في كتابه *ثروة الأمم* عام ١٧٧٦م الذي استخدم مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة Advantage Absolute. وافترض أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريين (عوض، ١٩٩٥م). وهنا يمكن القول بأن كل دولة تنتج السلع التي تتفوق في إنتاجها، ويتركز إنتاجها على هذه السلع بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لإشباع حاجاتها الداخلية، وتبادل الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون إنتاجها غير ملائم لها أو التي لا تستطيع إنتاجها مطلقاً.

الواقع أن نظرية آدم سميث بشأن التجارة الدولية لم تجب على الكثير من التساؤلات. فعلى سبيل المثال ما مصير الدول التي ليس لها ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة؟ وبعد أكثر من أربعين عاماً أتى دافيد ريكاردو David Ricardo ليجيب على تلك التساؤلات في نظرية عن التجارة الدولية التي عرفت بنظرية التكاليف النسبية. وتتلخص هذه النظرية في أنه إذا سادت حرية التجارة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبياً عن غيرها من الدول الأخرى، وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبياً، أي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. ومؤدى ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول (يونس، ٢٠٠٠م). وكان لجون ستيوارت ميل (John Stuart Mill, 1963) دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي. فوفقاً لهذه النظرية، الذي يحدد معدل التبادل هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى. ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية (عوض الله، ١٩٩٩م). كانت نظرية التكاليف النسبية هذه تقوم بصورتها التقليدية على نظرية العمل في تحديد قيمة التبادل، وهذه النظرية قد تم استبعادها منذ وقت بعيد، نظراً لأن السلع لا تنتج باستخدام عنصر العمل وحده. كما أن هذا العنصر ليس عنصراً متجانساً، وإنما هي عناصر كثيرة بعضها يصعب تحديد قيمها النسبية. وقد عالج هابرلر (Haberler, 1968) هذا باستخدام فكرة نفقة الاختيار بدلاً من النفقة المحددة على

أساس العمل. فنفقة الاختيار الخاصة بإنتاج قدر معين من سلعة معينة هو القدر من السلعة الأخرى الذي تخلت الجماعة عن إنتاجه في سبيل إنتاج السلعة الأولى (الحريري، ١٩٩٩). ثم كانت النظرية التي جاء بها هكشر- أولين، التي تفسر سبب قيام التجارة الدولية بالتفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها. واعتمدت النظرية على أن التجارة الدولية هي الامتداد الطبيعي للتبادل الداخلي ومن ثم فإن الأثمان في المجال الدولي تتحدد وبنفس المبادئ والقوى التي تتحدد على أساسها في المجال الداخلي. ووفقاً لهذه النظرية فإن عامل الوفرة أو الندرة لعناصر الإنتاج وما يتبعه من اختلافات نسبية في أثمان تلك العناصر ليس السبب الوحيد للاختلافات النسبية لأثمان السلع المتبادلة. فالاختلاف في دالات الإنتاج من سلعة إلى أخرى، والذي يرجع إلى المعامِلات الفنية (Technical Coefficients) التي تحكم المزج بين العناصر من أجل الحصول على كمية من الناتج بأكفأ طريقة ممكنة، يعتبر سبباً آخر لقيام التجارة الخارجية (عوض، ١٩٩٩م).

قام الاقتصادي ريمون فرنون (Raymond Vernon, 1979) بتطوير أنموذج ديناميكي للميزة النسبية، وأفترض أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في أمريكا، ومن ثم ينتقل في مرحلة لاحقة إلى دول أخرى خارج أمريكا. فالدورة الإنتاجية تختلف من منتج إلى آخر، على أنه في بعض الأحيان قد تختفي المرحلة الثانية والثالثة. ويعتمد ذلك بشكل كبير على سرعة انتقال التكنولوجيا، ومدى فعالية براءات الاختراع، وعلى سرعة نمو الطلب الأجنبي على المنتج الجديد، وطبيعة وفورات الحجم المتحققة في الدول الأجنبية. ومن ناحية أخرى فإنه يمكن أن يؤدي انتشار الشركات

المتعددة الجنسية إلى تقصير أو حتى إلغاء مثل هذه الدورة (عوض، ١٩٩٩م). لذا، فمن الواضح أن هذه النظرية في دورة الإنتاج لا تتناقض مع نظرية الميزة النسبية أو الوفرة النسبية، إلا أن هذه الميزة مؤقتة، وما تلبث مع الزمن أن تستبدل بالمحددات الأساسية للميزة النسبية.

وترجع نظرية تشابه الأذواق إلى الاقتصادي ستفان ليندر (Staffan Linder, 1961) الذي بدأ تحليليه بافتراض أن الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تملك لها سوقاً كبيرة ورائجة. واعتقد ليندر أن الدول متشابهة الدخل ستكون أيضاً متشابهة الذوق. وتوقع بأن هذا النوع من التجارة سيتركز على السلع المتشابهة، ولكنها في نفس الوقت متمايزة بطريقة أو أخرى. ويلاحظ أن هذا الأسلوب يتنبأ بأن تكون تدفقات السلع دولياً أكبر حجماً كلما ازدادت درجة الاختلاف في الذوق والوفرة، لأن ذلك سيؤدي إلى اختلافات أكبر في التكاليف والأسعار. كذلك توقع أن تختلف صادرات الدولة عن مستورداتها، لأن نسبة المزج لعوامل الإنتاج ستختلف في أصناف التصدير مقارنة بأصناف الاستيراد.

حاول جونسون (Johnson,1968) الجمع بين تحليل كل من ليندر وفرنون في ديناميكية أكثر عمومية للتبادل الدولي. وقد حاول أن يكمل أنموذج هكشر- أولين من زوايا ثلاثة:

- توسيع مفهوم رأس المال وقيد من مفهوم العمل.
- لم يعد أن السياسات الحمائية التي تتخذها الدول هي فقط المتغيرات الخارجية. فمجرد وجود الدول يترتب عليه وجود أشكال عديدة من القيود على التبادل

مثل: تكاليف النقل، وتكاليف الحصول على المعلومات من مختلف الأسواق، وسياسات الحماية وغيرها.

- اعتبر أن مشكلة تحويل المنتجات هي إلى حد ما العنصر الرئيسي للديناميكية التي تستند إلى تعديل المزايا النسبية مثل التغيرات في هيكل الاستهلاك والتحفيز على تجديدات تدخر العمل (يونس، ٢٠٠٠م). إلى جانب ذلك، هناك الكثير من الأفكار المطروحة الأخرى فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في التجارة الدولية منها على سبيل المثال: نظرية التبادل غير المتكافئ بصيغتها الأولية والحديثة وغيرها.

تجدر الإشارة هنا أن كل النظريات التي تركز على "التصنيفات الوظيفية" و "وفورات الحجم" و "مراحل الإنتاج" و "فجوة التكنولوجيا" و "دورة المنتج" كلها تتفاعل مع بعضها البعض ومكملة لبعضها البعض، وليست متعارضة، وكلاً تشرح وتبين أهمية التجارة الخارجية.

ويعد أنموذج الجاذبية The Gravity Model أحد أهم وأفضل الوسائل المستخدمة منهجياً في قياس وتحديد جدوى التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الدول. فبالرغم من كونه يعتريه بعض النقص، مثله كمثل كل النماذج المستخدمة في العلوم الإنسانية لتقدير وتقييم أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه يستخدم بكثافة من قبل معظم الاقتصاديين كوسيلة منذ الستينيات لتقييم التبادل التجاري وتحليل العلاقات الاقتصادية وقياس درجة التجاذب والتباعد بين الدول لمعرفة مدى إمكانية إقامة تكامل اقتصادي بينها.

يقر جميع الاقتصاديين الذين استخدموا أنموذج الجاذبية في دراساتهم بأن أول من استخدم هذا الأنموذج كان تيمبرجان Timbergen (1962) وبويهونان Poyhonen (1963) في تحليليهما لتدفق التجارة الخارجية بين الدول. ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الأنموذج هو الوسيلة المفضلة في القياس الإحصائي للتجارة البينية، وكمقياس تقريبي للتكامل الاقتصادي بين الدول. كما استخدم هذا الأنموذج بنجاح في قياس أنواع كثيرة من التدفقات بين الدول مثل تدفق الاستثمارات الخارجية، وتدفق العمالة، وتدفق الهجرة، الخ.

ويستخدم أنموذج الجاذبية في تقييم آثار التجارة بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فمثلاً استخدم زارزوسو Zarzoso (2003) الأنموذج في تقييم الاتفاقيات المفضلة بين عدة تكتلات اقليمية: الاتحاد الأوروبي (EU) ومنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) والدول الكاريبية (CARICOM) والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CACM) ودول البحر الأبيض المتوسط (MEDIT). إن الفكرة الأساسية لهذا الأنموذج مماثلة لقانون نيوتن للجاذبية الفيزيائية، الذي ينص على أن الجاذبية بين جسمين تتناسب إيجابياً مع حاصل ضرب كتلة هذين الجسمين، وتتناسب عكسياً مع مربع المسافة بينهما، كما هو مبين في المعدلة التالية:

$$Fg = G\frac{M_1 M_2}{D^2} \qquad (1)$$

حيث يمثل Fg قوة الجاذبية، وG ثابت الجاذبية الأرضية، وM_1 و M_2 يمثلان كتلة كل من الجسمين، وD^2 تمثل مربع المسافة بين الجسمين.

وقياساً على قانون الجاذبية هذا، فإن كمية التجارة البينية بين دولتين تعتمد اعتماداً إيجابياً نسبياً على حجم اقتصاد كل منهما، يمثل ذلك الدخل المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي، عكسياً نسبياً على المسافة الجغرافية التي تفصل بين عاصمتيهما أو أكبر موانئهما، كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$(2)\ X_{JI} = cl\frac{GDP_I GDP_I}{D_{IJ}}$$

حيث يمثل X_{ij} حجم صادرات الدولة i إلى الدولة j، ويمثل كل من GDP_i و GDP_j الدخل المحلي الإجمالي لكل منهما، ويرمز D_{ij} إلى المسافة التي تفصل بين عاصمتيهما أو أكبر موانئهما، وα ثابت المعادلة.

كان الدعم النظري للبحوث في هذا المجال ضعيفاً في بداية الأمر، كما كان ينظر إلى هذا الأنموذج بشيء من الريبة (Amin, et al., 2004:7)، ولكن منذ النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي، ظهرت عدة تطورات نظرية تدعم وتحسن من أنموذج الجاذبية هذا. أثبت ديردورف (Deardorff, 1995) أن معادلة الجاذبية تتفوق على نماذج كثيرة ويمكن تبريرها بنظريات التجارة المختلفة. والجدير بالذكر أن الاختلاف بين هذه النظريات يفسر خصوصيات وتنوع أهداف التطبيقات الإحصائية. كما قام كل من سين وسميث (Sen and Smith, 1995) كتابهما بملء تلك الفراغات العملية العديدة في النظرية والوسائل والتطبيقات الممكنة للأنموذج بطرح طريقة متماسكة وموحدة إحصائياً. وفي الجانب العملي التطبيقي أضاف لينمان (1966) Linneman مثلاً، عامل السكان إلى المعادلة ليبيّن حجم السوق الحقيقي ودور اقتصاديات الحجم (Economies of Scale)، وأندرسون (Anderson, 1979) قام بأول محاولة لاشتقاق

أنموذج الجاذبية من أنموذج يفترض اختلاف في المنتج. أما برجستراند Bergstrand (1985 and 1989) فحاول استكشاف المحددات النظرية للتجارة البينية باستخدام أنموذج الجاذبية في بيئات مختلفة من التنافس أو الاحتكار.

في الجانب التطبيقي هناك الآن عدد كبير من الدراسات الإحصائية تزخر بها أدبيات التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي، ساهمت في تحسين أداء أنموذج الجاذبية، وفي ضبط المتغيرات التوضيحية المعتبرة في التحليل، وفي إضافة متغيرات أخرى جديدة (Zarzoso, 2003:174)، فمثلاً أصبح أنموذج الجاذبية في الدراسات المتأخرة يأخذ بعين الاعتبار -بالإضافة إلى التجارة البينية بين الدولتين المراد تطبيق الأنموذج عليهما، والدخل المحلي الإجمالي لكل منهما، والمسافة التي تفصل بينهما- متوسط دخل الفرد في كل من البلدين، وعدد السكان في كل منهما، ومتغيرات أخرى وهمية dummy variables تضم بعض الخصائص المشتركة التي تجمع بينهما مثل: اللغة المشتركة، أو الحدود المشتركة، أو الثقافة المشتركة، أو الاستعمار المشترك.. الخ. (Bendjillali, 2000; Antonnucci and Manzocchi, 2003; Batra, 2004).

وكما أشار بن جيلالي Bendjillali (2000:21) فإن تطور النظرية أدى إلى أن تضم معادلة أنموذج الجاذبية ثلاثة أنواع من المتغيرات: النوع الأول يصف إمكانية عرض الدولة المصدرة، والنوع الثاني يصف إمكانية طلب الدولة المستوردة، والنوع الثالث يصف المتغيرات المشجعة أو المقاومة للتجارة البينية. وبناء عليه استخدم المعادلة التالية في دراسته:

$$(3)\ X_{ij} = a_0 (y_i y_j)^{a_1} (GDP_i GDP_j)^{a_2} N_i^{a_3} N_j^{a_4} D_{ij}^{a_5} e^{a_6 Bor_{ij}} e^{a_7 IDBF i_{94}} e^{\sum_k a_k Bl_k} e^{\varepsilon_{ij}}$$

حيث X_{ij} يمثل قيمة صادرات الدولة i إلى الدولـة j، و y_i و y_j يمـثلان متوسـط الدخل الفردي لكل منهما، و GDP_i و GDP_j يمثلان الدخل المحلي الإجمالي لكل منهما، و N_i و N_j يمثلان عدد سكان كل منهما، و D_{ij} المسافة التي تفصل بين عاصـمتيهما أو أكبر موانئهما، و$IDBF_{i94}$ يمثل قيمة الـواردات للدولـة i عـام ١٩٩٤م والممولـة مـن طرف البنك الإسلامي للتنمية، و Bor_{ij} يمثل متغيراً وهمياً يحدد ما إذا كانت الـدولتان متجاورتين أم لا، و Bl_k يمثل متغيراً وهمياً يحدد ما إذا كانت الدولتان عضوتين في كتلة اقتصادية واحدة أم لا، وε_{ij} يمثل القيمـة اللوغاريتميـة لخطـأ المعادلـة المـوزع توزيعـاً طبيعياً.

في هذه الدراسة استُخدم الأنموذج الذي استخدمه بـن جـيلالي (Bendjillali, 2000) بعد إجراء بعض التعديلات البسيطة عليه، واستُبعد منه المتغير $IDBF_{i94}$ الـذي يمثل قيمة الواردات الممولة من طرف البنك الإسلامي للتنمية للدول الأعضـاء سـنة ١٩٩٤م، حيث أن الدراسة التي نقوم بها عبارة عن سلسلة زمنية (١٩٨٠-٢٠٠٠م). وأُضيف إليه ثلاث متغـيرات وهميـة أخـرى هـي Lg_{ij} اللغـة المشـتركة وRlg_{ij} الـدين المشترك ليعكسان معاً الرابط الثقافي القوي بين الدول قيد الدراسة، و Col_{ij} الاسـتعمار المشترك ليعكس التاريخ المعاصر المشترك للدول الإسلامية. فإذا كان هناك اشـتراك في هذه المتغيرات فإنها تأخذ قيمة ١ وإذا لم يكن فتأخذ قيمة صفر. وبالتالي تكون المعادلـة التي سنستخدمها على بيانات الدول الإسلامية كالتالي:

(4)

$$X_{ij} = a_0 (y_i y_j)^{a_1} (GDP_i GDP_j)^{a_2} N_i^{a_3} N_j^{a_4} D_{ij}^{a_5} e^{a_6 Bor_{ij}} e^{a_7 Lg_{ij}} e^{a_8 Col_{ij}} e^{a_9 R\lg_{ij}} e^{\varepsilon_{ij}}$$

حيث أن X_{ij} يمثل قيمة صادرات الدولة i إلى الدولة j بالدولار، و y_i و y_j يمثلان متوسط الدخل الفردي لكل منهما بالدولار، و GDP_i و GDP_j يمثلان الدخل المحلي الإجمالي لكل منهما بالدولار أيضاً، و N_i و N_j يمثلان عدد سكان كل منهما، و D_{ij} المسافة التي تفصل بين عاصمتيهما أو أكبر موانئهما ، و Bor_{ij} يمثل الحدود المشتركة وLg_{ij} اللغة المشتركة، و Col_{ij} الاستعمار المشترك، وRlg_{ij} الدين المشترك.

وبإضافة اللوغاريتم لطرفي المعادلة نحصل على المعادلة التالية:

(5)

$$\ln x_{ij} = \ln a_0 + a_1 \ln(y_i y_j) + a_2 \ln(GDP_i GDP_j) + a_3 \ln N_i + a_4 \ln N_j + a_5 \ln D_{ij} + a_6 Bor_{ij} + a_7 Lg_{ij} + a_8 Col_{ij} + a_9 R\lg_{ij} + \varepsilon_{ij}$$

تقيس المعادلة رقم (٥) قيمة الصادرات لسنة واحدة وليس لعدد من السنوات. ولأخذ السنوات بعين الاعتبار وجب إدخال عنصر الزمن في المعادلة رقم (٥) على المتغيرات التي تتغير مع الزمن لتصبح المعادلة كالأتي:

(6)

$$\ln X_{ijt} = \ln a_0 + a_1 \ln(y_{it} y_{jt}) + a_2 \ln(GDP_{it} GDP_{jt}) + a_3 \ln N_{it} + a_4 \ln N_{it} a_5 \ln D_{ij} + a_6 Bor_{ij} + a_7 Lg_{ij} + a_8 Col_{ij} + a_9 R\lg_{ij} + \varepsilon_{ijt}$$

وبهذا يمكن استعمال المعادلة رقم (٦) لقياس إمكانية التكامل الاقتصادي للدول الإسلامية من خلال تحليل البيانات المتوفرة عن الدول الإسلامية.

٤-١) الإشارات المتوقعة للمتغيرات المستقلة

غلب على نتائج الدراسات السابقة أن وجدت علاقة طردية موجبة بين حجم التجارة (الصادرات) وحاصل ضرب الدخل المحلي الإجمالي (متغير الجاذبية)، أي كلما زادت قيمة هذا المتغير يتوقع أن يرتفع حجم التجارة بين الدول الإسلامية، وبمعنى أخر تساهم الدول الأكبر حجماً بشكل أكبر في التجارة من الدول الأصغر. ويتوقع أيضاً لمتغير حاصل ضرب الدخل الفردي أن يظهر علاقة طردية مع حجم الصادرات بين الدول الإسلامية، فكلما كانت الدول الإسلامية أكثر غناً، زادت التجارة البينية فيها.

أما عدد السكان للدول المصدرة N_i والدول المستوردة N_j فيعكسان الحجم مثل الدخل المحلي الإجمالي، ويتوقع لمعامل كل منهما الإشارة الموجبة. فكلما زاد عدد السكان في الدولة المصدرة زادت قدرتها على الإنتاج وبالتالي على التصدير (بافتراض أن الإنتاج دالة في العمل ورأس المال). وعندما يزيد عدد السكان في الدول المستوردة N_j فمن المتوقع أن يزيد طلب هذه الدول على الواردات.

يمثل متغير المسافة D_{ij} تكلفة التصدير (النقل والاتصالات) وبالتالي يتوقع لهذا المتغير أن يكون ذا علاقة عكسية مع حجم الصادرات البينية، فالدول الإسلامية الأقرب جغرافياً يتوقع أن تكون التجارة البينية فيها أكبر من الدول الإسلامية الأبعد مسافة.

تعكس المتغيرات الوهمية الأربع درجة التقارب الثقافي بين الدول الإسلامية، حيث تتنوع الثقافات داخل العالم الإسلامي، فهناك البعد اللغوي، والتركيبية الدينية للسكان، والتجربة التاريخية المعاصرة، والتقارب الجغرافي. إن حصول معاملات أي من هذه المتغيرات على الإشارة الموجبة يدل على أن هذا المتغير يقوم بدور إيجابي في خلق

التجارة البينية الإسلامية، أما الإشارة السالبة فتشير إلى دور هذا المتغير في خلق التباعد التجاري بين الدول الإسلامية.

٥. تقدير الأنموذج

٥-١) مشكلة الترابط المتعدد (Multicolinearity) بين بعض المتغيرات المستقلة

لتقدير الأنموذج الرياضي المؤسس في الجزء السابق والمتمثل في المعادلة رقم (٦) تم إجراء بعض التعديلات الضرورية. أولاً، نظراً لوجود علاقة ترابطية قوية بين المتغيرات الثلاث: الدخل القومي والدخل الفردي وعدد السكان تمثلها المتطابقة: الدخل الفردي = الدخل المحلي الإجمالي ÷ عدد السكان، فإن حذف أحد هذه المتغيرات أصبح ضرورة إحصائية لتفادي مشكلة الترابط المتعدد (Multicolinearity) ولذا تم إجراء تقدير المعادلة (٦) مرة بحذف عدد السكان ومرة بحذف الدخل الفردي، تفاديا لهذه المعضلة. ثانياً، بالاطلاع على البيانات المستخدمة وُجد أن أكثر من ٥٠٪ من سكان الدول التي ستستخدم بياناتها في التقدير هم من المسلمين باستثناء دولة الكاميرون التي بلغت نسبة المسلمين فيها ٢٢٪، مما يجعل أغلب المشاهدات متطابقة (الواحد الصحيح) في المتغير الوهمي Rlg_{ij} الذي يمثل الدين المشترك، وبالتالي سيكون هذا المتغير ذا علاقة وثيقة مع الثابت lna_0، مما يبرز مشكلة الترابط المتعدد (Multicolinearity) مرة أخرى. لهذا السبب تم حذف هذا المتغير أيضاً من التقدير. وبالتالي أصبح الأنموذج الذي تم تقديره هو إما:

(7)

$$\ln X_{ijt} = \ln a_0 + a_1 \ln(y_{it} y_{jt}) + a_2 \ln(GDP_{it} GDP_{jt}) + a_3 \ln D_{ij} + a_4 Bor_{ij} + a_5 Lg_{ij} + a_6 Col_{ij} + \varepsilon_{ijt}$$

أو

(8)

$$\ln X_{ijt} = \ln a_0 + a_1 \ln(GDP_{it} GDP_{jt}) + a_2 \ln N_{it} + a_3 \ln N_{jt} + a_4 InD_{ij} + a_5 Bor_{ij} + a_6 Lg_{ij} + a_7 Col_{ij} + \varepsilon_{ijt}$$

تم استخدام النسخة 7.0 من البرنامج الإحصائي LIMDEP لتقدير المعادلتين (٧) و (٨)، وتضمن البحث، ضمن جزء الملاحق، عينة كافية من مخرجات هذا البرنامج التي تمثل بعض التقديرات الرئيسة للأنموذج.

٥-٢) مصادر البيانات

حاول الباحثون حصر كل البيانات الإحصائية المطلوبة لكل الدول الإسلامية (٥٨ دولة) لغرض تحليلها باستخدام أنموذج الجاذبية وللفترة الزمنية (١٩٨٠-٢٠٠٠م) وفقاً لخطة البحث من خلال الاعتماد على قاعدتي بيانات لصندوق النقد الدولي IMF الأولى على الشبكة العنكبوتية Online (عدد السكان) والأخرى على شريط ممغنط Direction of Trade Statistics CD (الصادرات) إضافة إلى قاعدة بيانات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRTCIC (الدخل القومي). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالإضافة إلى أطلس دول العالم الإسلامي تم الاستعانة بعدة مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت لتحديد بقية المتغيرات مثل المسافات بين عواصم الدول الإسلامية، و بعض المؤشرات

المرتبطة باللغة المشتركة، والدين المشترك، والحدود المشتركة، والاستعمار المشترك. هـذه المواقع هي:

http://www.q8y2b.com/atlas/world.shtml
http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/fields/2122.html
http://www.wcrl.ars.usda.gov/cec/java/lat-long.htm
http://www.cepii.fr/francgraph/bdd/distances.htm

ولكن اتضح أن حصر هذه البيانات الإحصائية ووفقاً للمؤشرات المطلوبة للتحليل ليس بالأمر السهل من ناحية؛ بسبب ضخامة حجمها (بيانات الصادرات على سبيل المثال: ٥٨ دولة مصدرة × ٥٧ دولة مستوردة × ٢١ سنة = ٦٩٤٢٦ مشاهدة)، ومن ناحية أخرى لعدم توفر البيانات لبعض السنوات ولبعض الدول تحت الدراسة، ثم تتبع هذا النقص من خلال هذا الكم الهائل من الإحصاءات، لاستدراكه أو حذفه. ولقد استهدف الباحثون تغطية أكبر عدد ممكن من الدول الإسلامية خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠-٢٠٠٠)، ومع ذلك حذفت بعض الدول من القائمة لنقص بياناتها. فعدد السكان من أكثر المعلومات توفراً لكثير من الدول، لكنها متوفرة لأربع وأربعين (٤٤) دولة فقط من الدول الإسلامية، يلي ذلك بيانات الناتج المحلي الإجمالي المتوفرة لخمس وثلاثين (٣٥) دولة إسلامية، وأخير بيانات الصادرات البينية التي خفضت حجم العينة إلى أربع وعشرين (٢٤) دولة إسلامية فقط. يجدر الملاحظة أن هناك بعض انقطاع لبيانات الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات لبعض الدول الأربع والعشرين. وينحصر انقطاع بيانات الصادرات في عام ١٩٨٠م لكل من إيران ولبنان وموريتانيا والعراق، وفي الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م لليبيا مع عمان فقط، أما بيانات

الناتج المحلي الإجمالي فلا تتوفر في الفترات الآتية: ١٩٨٣-١٩٩٢م للبنان، و١٩٩٤-٢٠٠٠م للعراق، و١٩٩٨-٢٠٠٠ لموريتانيا. ومع ذلك قدر الباحثون أن هذا الحجم من الإحصاءات هو أفضل ما يمكن الحصول عليه حالياً سواء على البعد الزمني (عدد السنوات) أو البعد المكاني (عدد الدول).

كما تجدر الإشارة إلى أنه من غير المستغرب أن لا تكون هناك تجارة بينية لدولتين خلال بعض سنوات الفترة الزمنية تحت الدراسة وبالتالي تكون الصادرات في تلك السنوات صفراً، ولقد بلغ عددها ٣١١٨ مشاهدة (أقل من ٢٧٪) من إجمالي مشاهدات الصادرات. إذاً عدد الدول الإسلامية المتوفرة بياناتها هي أربع وعشرون دولة، ثمان منها تقع في قارة أفريقيا والبقية في آسيا، ويعد أغلبها دول عربية (١٧ دولة). نصف هذه الدول مصنفة بأنها ذات دخل متوسط/ منخفض والبقية بين منخفض (٤ دول) أو مرتفع (٣ دول) أو متوسط/ مرتفع (٥ دول). كما يصنف البنك الدولي بعض هذه الدول ضمن الدول ذات المديونية الحرجة (٨ دول)، وبعضها ضمن الدول ذات المديونية المعتدلة (٦ دول)، والبقية بين قليلة المديونية (٧ دول) أو لا تصنف ضمن الدول المدينة أصلاً (٣ دول وهي الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة).

٥-٣) ترتيب البيانات

لتقدير الأنموذج إحصائياً بحيث يُؤخذ في الاعتبار البعدين الزمني والمكاني معاً Panel Analysis رتبت البيانات ابتداءً في برنامج إكسل Excel، وبهذه الطريقة كان عدد الصفوف ١١٥٩٢ صفا (٢٤ دولة مصدرة × ٢٣ دولة مستوردة × ٢١ سنة =

١١٥٩٢) وعدد الأعمدة ١٠ (عدد المغيرات المستقلة + المتغير التابع). ثم أعيد ترتيبها بواسطة برنامج LIMDEP عند إجراء أي تقديرات أخرى كالتي تأخذ في الاعتبار البعد المكاني فقط Cross Section.

عند إجراء التقدير الإحصائي غيرت الرموز المستخدمة للتعبير عن المتغيرات في الأنموذجين (٧ و٨) بسبب سهولة الاستخدام، ولكي لا يكون هناك التباس نعرض في الجدول (٢٥) أدناه الرموز المستخدمة في الأنموذج وما يقابلها في التقدير، عندما تم استخدام الأخيرة:

الجدول رقم (٢٥) الرموز المستخدمة في تقدير المعادلات الرياضية

الأنموذج	التقدير
$Ln\ X_{ijt}$	LEXP
Lna_0	Constant
$Ln(y_{it}y_{jt})$	LPCI12
$Ln(GDP_{it}GDP_{jt})$	LGDP12
LnN_{it}	LBPOP1
LnN_{jt}	LBPOP2
LnD_{ij}	LDIST
Bor_{ij}	CBOR
Lg_{ij}	CLANG
Col_{ij}	CCOL

٤-٥) إجراء التقديرات

بما أن البيانات الإحصائية تخص ٢٤ دولة، فإن احتمال تباين الدول في سياساتها التجارية وارد وبشكل كبير، وقد تختلف في استراتيجياتها التصديرية على سبيل المثال. ولأخذ هذه الاختلافات في الاعتبار إحصائياً وجب إدراج المزيد من المتغيرات المستقلة التي تمثل هذه الاختلافات، لكن غالباً ما يكون هذا الأمر صعباً. كما يمكن أن يكون الاختلاف عبر السنوات (٢١ سنة) فقد تكون لكل سنة خصوصيتها وظروفها المؤثرة على نشاط التصدير في الدول تحت الدراسة، مما يتطلب أيضاً إضافة متغيرات مستقلة أخرى. ويمكن تفادي هذا الاحتمال باستخدام طريقة Panel Data في إجراء التقدير ليأخذ في الاعتبار هذه الاختلافات وذلك بالسماح بوجود ثابت Constant Term لكل دولة على حدة خاص بها، يأخذ في الاعتبار الاختلاف عبر الدول[١]، أو بالسماح لكل سنة أن يكون لها Time Dummy يأخذ في الاعتبار الاختلاف عبر السنوات. ويميل الباحثون إلى أن الاختلاف عبر الدول في هذا البحث قد يكون أكبر من الاختلاف عبر السنوات، لذلك تم تقدير الأنموذج أخذاً في الاعتبار الاختلاف بين الدول Exporting Countries Group Criterion.

لمراعاة الاختلاف عبر السنوات تم تقدير الأنموذج في ثلاث فترات زمنية: ١٩٨٠-٢٠٠٠م، ١٩٨٦-٢٠٠٠م، ١٩٩٠-٢٠٠٠م. لهذا السبب نجد أن نتائج التقدير لا تتضمن تقدير مشترك لمعامل الثابت Constant Term، لأن لكل دولة معامل محدد Fixed لها يختلف عن الدول الأخرى، لذلك سميت هذه التقديرات Fixed

---

[١] في هذه الحالة سيكون عدد درجات الحرية degrees of freedom يساوي ٣٠، ٣١ (٢٤ دولة + ٧ متغيرات مستقلة) - ١ = ٣٠.

Effect. ولقد أجري اختبارين إحصائيين هما Lagrange Multiplier Test و Hausman test لفحص إمكانية وجود ثابت مشترك لكل الدول، وسميت هذه التقديرات Random Effect. هذه الاختبارات الإحصائية تختبر الفرضيات كالتالي:

اختبــار Lagrange Multiplier test (LM):

فرض العدم (H_0): لا يوجد فرق بين أنموذج Classical (الذي لا يأخذ في الاعتبار الاختلاف عبر الدول) و أي من الأنموذجين Fixed Effect و Random Effect.

الفرض البديل (H_1): كلا الأنموذجين Fixed Effect و Random Effect أفضل من الأنموذج Classical

اختبــار Hausman test (H):

فرض العدم (H_0): لا يوجد فرق بين الأنموذجين Fixed Effect و Random Effect

الفرض البديل (H_1): أنموذج Fixed Effect أفضل من أنموذج Random Effect

٥-٥) تحليل نتائج التقدير الإحصائي Panel

باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في القياس تم تقدير الأنموذجين (٧) و (٨). ولقد أظهر اختبار (LM) رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي يحدد أن الأنموذجين Fixed Effect و Random Effect أفضل من الأنموذج Classical عند مستوى ١٪ من المعنوية. مما يعني أن هناك اختلاف عبر الدول يجب أخذه في الاعتبار عند إجراء التقدير. أما اختبار (H) فقد بين عدم القدرة على رفض فرض العدم عند

مستوى ١٠٪ من المعنوية[١]. وبالتالي استُنتج أن لا فرق بين أنموذج Fixed Effect وأنموذج Random Effect.

يعرض الجدولان (٢٥) و(٢٦) نتائج تقدير الأنموذج (٧) و(٨) على التوالي، وذلك لثلاث فترات زمنية: الفترة الكاملة ١٩٨٠-٢٠٠٠م، والفترتين الجزئيتين: ١٩٨٦-٢٠٠٠م، و ١٩٩٠-٢٠٠٠م. تبدي التقديرات للأنموذجين أداءً جيداً، وذلك بالنظر في اختبار F ومعامل الارتباط $Adj\text{-}R^2$. فلقد أظهرت كل التقديرات الستة في الجدولين وبدون أي استثناء رفض لفرض العدم بأن مجموعة المتغيرات المستقلة في الأنموذج (سواء ٧ و٨) ليس لها تأثير على المتغير التابع (الصادرات البينية) عند مستوى ١٪ من المعنوية، أنظر اختبار F في ذيل الجدولين. من ناحية أخرى نشاهد إن القدرة التفسيرية $Adj\text{-}R^2$ للأنموذجين تتراوح بين ٤٢٪ إلى ٤٩٪ في الفترات الزمنية الثلاث وهي نسبة لا بأس بها في دراسات تطبيقية تتضمن عدد كبير من الدول[٢].

الجدول رقم (٢٦) نتائج تقدير الأنموذج رقم (٧)

Grouping by: Exporting Countries; No LBPOP1, LBPOP2

Independent Variables	Fixed effect		
	1980-2000	1986-2000	1990-2000
Constant	-	-	-
LGDP12	0.479 (33.350)	0.472 (27.373)	0.486 (23.984)
LPCI12	-0.092 (6.141)	-0.078 (4.304)	-0.072 (3.494)

[١] باستثناء وحيد للأنموذج في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠م.

[٢] أنظر Bendjilali, Boualem (2000) صفحة ٢٩.

<table>
<tr><td colspan="2">LDIST</td><td>-1.093
(35.4531)</td><td>-1.139
(32.028)</td><td>-1.124
(28.411)</td></tr>
<tr><td colspan="2">CLANG</td><td>-0.049
(0.898)</td><td>-0.070
(1.100)</td><td>-0.044
(0.592)</td></tr>
<tr><td colspan="2">CBOR</td><td>0.199
(2.960)</td><td>0.344
(4.381)</td><td>0.444
(4.871)</td></tr>
<tr><td colspan="2">CCOL</td><td>0.109
(2.503)</td><td>0.149
(2.946)</td><td>0.185
(3.247)</td></tr>
<tr><td colspan="2"># Obs.</td><td>10579</td><td>7504</td><td>5480</td></tr>
<tr><td colspan="2">Adj-R^2</td><td>42.78</td><td>45.93</td><td>49.17</td></tr>
<tr><td rowspan="2">F</td><td>Calculated</td><td>(29, 10549)
273.75</td><td>(29,7474)
220.79</td><td>(29, 5450)
183.76</td></tr>
<tr><td>Prob value</td><td>0.0000</td><td>0.0000</td><td>0.0000</td></tr>
</table>

يتميز أنموذج الجاذبية المستخدم في تحديد العوامل المؤثرة في التجارة البينية للدول الإسلامية والمعروضة نتائج تقديره في الجدولين ٢٧و٢٨ بالاستقرار، فإذا نظرنا إلى الإشارات المقدرة للمعاملات فهي ثابتة لم تتغير سواءً عبر الفترات الزمنية المختلفة أو عند استبدال متغير الدخل الفردي بمتغيري عدد السكان. بل أن كل المتغيرات المقدرة معنوية عند مستوى ٥٪ للمعنوية، باستثناء المتغير الوهمي الذي يمثل اللغة CLANG.

بالنسبة للمتغيرات الأربع الرئيسة في أنموذج الجاذبية (الدخل المحلي الإجمالي والمسافة وعدد السكان والدخل الفردي) حصلت كلها على الإشارات المتوقعة منها باستثناء الدخل الفردي LPCI12، الذي حصل على إشارة سالبة. الإشارة الموجبة لمعامل الدخل المحلي الإجمالي تثبت العلاقة الطردية المتوقعة بين حجم الاقتصاد والصادرات البينية في العالم الإسلامي، وتشير إلى الدور الأهم للدول الإسلامية

الكبرى في تنشيط التبادل التجاري في العالم الإسلامي. إن كل المتغيرات في الأنموذج في حالة لوغاريتمية مما يعني أن المعاملات المقدرة إنما هي معاملات مرونة. وبالنظر إلى حجم معامل الدخل القومي الإجمالي المقدر في التقديرات الستة في الجدولين ٢٦ا ٢٧ نشاهد أنه أقل من الواحد الصحيح (بل أقل من ٠.٥)، ما يدل على أن نسبة الزيادة في التبادل التجاري (الصادرات البينية) الإسلامي أقل من نسبة الزيادة في الدخل القومي الإجمالي للدول الإسلامية.

الجدول رقم (٢٧) نتائج تقدير الأنموذج رقم (٨)

Grouping by: Exporting Countries; No LPCI12

Independent Variables		Fixed effect		
		1980-2000	1986-2000	1990-2000
Constant		-	-	-
LGDP12		0.344 (20.168)	0.359 (17.395)	0.396 (16.961)
LBPOP1		1.058 (10.568)	1.353 (7.529)	1.297 (4.537)
LBPOP2		0.086 (5.764)	0.081 (4.524)	0.073 (3.568)
LDIST		-1.099 (35.810)	-1.143 (32.229)	-1.123 (28.433)
CLANG		-0.116 (2.115)	-0.107 (1.675)	-0.060 (0.819)
CBOR		0.225 (3.370)	0.363 (4.627)	0.456 (5.003)
CCOL		0.090 (2.083)	0.141 (2.799)	0.182 (3.194)
# Obs.		10579	7504	5480
Adj-R^2		43.29	46.29	49.33
F	Calculated	(30, 10548) 270.17	(30,7473) 216.55	(30, 5449) 178.82
	Prob value	0.0000	0.0000	0.0000

يمكن أن يعزى ذلك إلى أن ضعف الطاقة الإنتاجية وهياكلها المتشابهة بالعالم الإسلامي تجعلها غير قادرة على تلبية الحاجات المتزايدة للسلع والخدمات بسبب زيادة الدخول في دول العالم الإسلامي، ما يدفعها إلى التوجه نحو الدول غير الإسلامية لتلبية احتياجاتها المختلفة. لكن العلاقة العكسية بين الدخل الفردي والصادرات البينية ليست شاذة عما وجد في دراسات سابقة. فلقد وجدت علاقة مشابهة (عكسية) بين الدخل الفردي للدولة المستوردة والصادرات البينية في العالم العربي في دراسة لصندوق النقد الدولي[١]. والتفسير المباشر لهذه النتيجة يمكن أن يكون كالتالي: الدول المتشابهة في الدخل الفردي تميل نحو تقليل التبادل التجاري فيما بينها. يتراوح معامل الدخل الفردي بين ٠.٠٧- ٠.٠٩ وهذا يعني أن الدول الإسلامية الفقيرة تميل نحو تخفيض التبادل التجاري فيما بينها[٢]. إضافة إلى ذلك فإن هذه الإشارة السالبة لمتغير الدخل الفردي يمكن أن تشير إلى أن الدول الإسلامية عندما يرتفع فيها مستوى التنمية (يزيد الدخل الفردي) تضطر إلى زيادة تبادلها التجاري مع العالم غير الإسلامي تلبية لحاجاتها الجديدة والتي قد لا تتوفر في الدول الإسلامية، حيث تتسم هياكلها الإنتاجية بالضعف والتشابه.

أظهر المعامل المقدر لمتغير عدد السكان إشارة موجبة، سواء عدد سكان الدول المصدرة أو المستوردة. هذه العلاقة الموجبة تعني أن زيادة عدد السكان في الدولة المصدرة تساهم في زيادة الصادرات إلى العالم الإسلامي (من خلال زيادة القدرة الإنتاجية وبالتالي التصديرية). ومع أن العلاقة موجبة أيضاً بين عدد السكان في الدول

---

[١] أنظر H Al-Atrash and T Yousef (2000) لكنها ليست معنوية.

[٢] M K Hassan (2001), p 281

المستوردة ووارداتها من بقية العالم الإسلامي إلا أن المعامل المقدر صغير جداً مقارنة بمعامل عدد السكان للدول المصدرة LBPOP1، ما قد يشير إلى أن نسبة الزيادة في الواردات من العالم الإسلامي قليلة مقارنة بنسبة الزيادة في عدد السكان بالدول الإسلامية المستوردة. أما زيادة عدد السكان في الدول المصدرة فتدفع إلى زيادة أكبر في صادراتها إلى العالم الإسلامي.

بالنسبة للمتغير الوهمي الذي يمثل اللغة المشتركة CLANG فقد أظهر إشارة سالبة غير متوقعة، مما يعني أن الدول الإسلامية ذات اللغة المشتركة تميل إلى تخفيض التبادل التجاري فيما بينها. لكن هذا المتغير لم يكن[١] معنوي إحصائياً إلا في حالة واحدة فقط من التقديرات الستة بالجدولين ٢٧أ٢٨.

أما متغير الحدود المشتركة CBOR فيشير إلى أن الدول الإسلامية المشتركة في الحدود تميل إلى زيادة التبادل التجاري فيما بينها، وهذه نتيجة منطقية تعكس تكلفة التصدير المنخفضة للدول المجاورة مقارنة بالدول الأبعد. وبالمثل نجد أن الدول الإسلامية المشتركة في التجربة الاستعمارية المعاصرة تميل إلى زيادة التبادل التجاري فيما بينها، كما يشير إلى ذلك الإشارة الموجبة لمعامل CCOL.

نعرض فيما يلي التقدير الإحصائي للمعادلة (٧) للفترة الزمنية الكاملة ١٩٨٠- ٢٠٠٠م، بعد حذف متغير المسافة من المعادلة (٧).

$$\ln X_{ijt} = 0.491\ln(GDP_{it}GDP_{jt}) - 0.076\ln(y_{it}y_{jt}) - 1.119\ln D_{ij} + 0.439Bor_{ij} + 0.191Col_{ij} \quad (7)$$

[١] حصل Al-Atrash and Yosef (2000) على نتيجة مشابهة.

t- stat: (27.563) (3.945) (29.085) (4.836) (3.378)
Adj-R^2: 49.18

يلاحظ أن كل المتغيرات معنوية إحصائياً عند مستوى ٥٪ للمعنوية، والإشارات المقدرة للمعاملات تتطابق مع ما هو متوقع منها، باستثناء معامل الدخل الفردي.

٥-٦) تحليل نتائج التقدير الإحصائي التقاطعي Cross Section

قام الباحثون بإجراء تقديرات إحصائية أخرى على أنموذج الجاذبية (معادلة ٧ و٨) للصادرات البينية للدول الإسلامية وذلك لكل سنة من السنوات تحت الدراسة (٢١ سنة من عام ١٩٨٠م وحتى عام ٢٠٠٠م). إن الملاحظة الواضحة في هذه التقديرات السنوية هي الاستقرار في أداء كل من المتغيرين الدخل المحلي إجمالي LGDP12 والمسافة LDIST سواءً من ناحية الإشارة (موجبة للدخل المحلي الإجمالي وسالبة للمسافة) التي لم تتغير عبر السنوات أو من ناحية المعنوية الإحصائية فكلاهما معنوي عند مستوى ٥٪ للمعنوية في كل السنوات بدون استثناء[١]. كما يظهر بوضوح أن الدخل المحلي الإجمالي أصبح تأثير أكبر خلال النصف الأخير من التسعينيات الميلادية مقارنة بالفترة السابقة لها خلال المدة تحت الدراسة. فلقد تراوح معامل هذا المتغير بين ٠.٦١٩ و٠.٧٦٦ خلال النصف الأخير من التسعينيات الميلادية، وتراوح بين ٠.٢٦٩ إلى ٠.٤٤٥ خلال الفترة السابقة.

---

[١] هذه الملاحظة تنطبق أيضا على تقديرات معادلة (٨) كذلك، لكنها لم تعرض في هذا البحث.

٧) الخلاصة

بالرغم من أن هناك روابط كثيرة مشتركة بين الدول الإسلامية، والتي تعد بنية أساسية متينة لأي تكامل اقتصادي، الأمر الذي أيدته نتائج البحث من خلال المتغيرات الوهمية (الاستعمار، والحدود المشتركة) المعنوية إحصائياً (علاقة موجبة كما هو متوقع)، إلا أن واقع هذه الدول بعيد جداً عن استغلال هذه الإمكانيات لصالحه، وقد يعود سبب ذلك لمجموعة من العوامل مثل التي ظهرت من خلال البحث:

١) غياب الرؤية الإستراتيجية والبعد الإسلامي.

٢) ضعف الإرادة السياسية.

٣) ضعف القدرات الإنتاجية.

٤) تشابه الهياكل الإنتاجية وغياب التكاملية فيها.

٥) ضعف التجارة البينية التي لم تتعدى ١٢٪.

لذا يقترح الباحثون بناء على النتائج التي تم التوصل إليها ضرورة العمل بالإجراءات التنفيذية التالية إذا أرادت الدول الإسلامية تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود:

- تفعيل وتعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات التابعة لها مثل البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.
- وضع إستراتيجية إسلامية واضحة المعالم تعتمد على أسس علمية وموضوعية رصينة، تحدد اتجاهات وآليات ومراحل التكامل الاقتصادي الإسلامي كهدف إستراتيجي.

- إجراء إصلاحات جذرية في الهيكل الإنتاجي للدول الإسلامية وتصحيح إختلالاتها من خلال تنويع الأنشطة الإنتاجية بدلاً من الاعتماد على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع الأولية في التجارة البينية.
- العمل على تطوير كافة أشكال العلاقات الاقتصادية الإسلامية البينية مثل:
  - ✓ تشجيع كل التجارب الوحدوية وإن كانت على المستوى الإقليمي مثل مجلس التعاون الخليجي.
  - ✓ تسهيل عملية تنقل العمالة ورأس المال بين الدول الإسلامية.
  - ✓ تشجيع الاستثمارات الإسلامية البينية التي تعتمد على المدخلات المحلية.
  - ✓ إزاحة التعاريف الجمركية بين الدول الإسلامية.
  - ✓ تبادل الخبرات الإدارية والتشريعية والفنية في كافة المجالات بما يعزز أواصر التعاون المتبادل بين ألأقطار الإسلامية.
  - ✓ تطوير وتفعيل الأسواق المالية بما يسهم في تمويل المشروعات الاقتصادية المشتركة.

المراجع العربية

البنك الإسلامي للتنمية، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ ولعام ٢٠٠٤، جدة*، المملكة العربية السعودية.

الحريري، محمد خالد (١٩٩٩) العلاقات الاقتصادية الدولية. الطبعة الثامنةا منشورات جامعة دمشق.

شلبي، إسماعيل (١٩٨٠) *التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية*، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

عبدالله، محمد عبد العزيز (١٤٢٥) *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي*، دار النفائس– الأردن.

عبير، فرحات علي (٢٠٠٢) "التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي"، *مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي*، المجلد ٦، العدد ١٦.

عوض الله، زينب حسين (١٩٩٩) *الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا*، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية.

عوض، طالب محمد (١٩٩٥) *التجارة الدولية: نظريات وسياسات*. الطبعة الأولىا الأردن.

نعوش، صباح (١٤٢٥) "تأثير النظام التجاري العالمي على الدول الإسلامية"، *مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية*، العدد ٤٨، شوال ١٤٢٥هـ، ص ص ٤٣٥–٥١٤.

يونس، محمود (٢٠٠٠) *اقتصاد دولي*، الدار الجامعية، الإسكندرية.

المراجع الإنجليزية

Ahmad, Abdul-Ghafoor (1976) "The Economic Cooperation among Islac States" in *The Criterion*, Vol. 11, No.4, pp.14-26.

Amin Ruzita, Zarinah and Norma Saad (2004) "Economic Integration among League of Arab States: An Empirical Evidence" paper presented in a

conference: *The Prospects of Arab Economic Cooperation to Boost Savings and Investment*, Alexandria, Egypt, June 16-18, 2004.

Anderson, James E. (1979) “A Theoretical Foundation for the Gravity Equation” in American Economic Review 69 (1): 106-116.

Antonucci D. and S. Manzocchi (2004) "Will Accession to the EU Make a Difference? An Empirical Assessment of Turkey's Trade Patterns", Paper presented to the *First Annual Joint Workshop LLEE-CEPS*, LUISS Guido Carli University, Rome (Italy), 29th September 2004.

Batra, Amita (2004) *India's Global Trade Potential: The Gravity Model Approach*, Working paper No.51, Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi

Bendjilali, Boualem (2000) *An Intra-Trade Econometric Model for OIC Member Countries: A Cross-Section Analysis*, Research paper No.55, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute, Jeddah, Saudi Arabia.

Bergstrand, Jeffrey (1985) “The Gravity Equation in International Trade: Some Microeconomic Foundations and Empirical Evidence” in Review of Economics and Statistics 67(3): 474-481.

Bergstrand, Jeffrey (1989) The Generalized Gravity Equation, Monopolistic Competition, and the Factor-Proportions Theory in International Trade. Review of Economics and Statistics 71(1): 143-153

Chatti, Habib (1984) "Economic Cooperation among OIC Members States –Building the Ground Work for an Islamic Common Market" in *Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries*, Vol.5, No.2, pp. 5-6.

Deardorff, A.V., (1995) "Determinants of Bilateral Trade: Does Gravity Work in a Neoclassical World?," NBER Working Papers 5377, National Bureau of Economic Research, Inc.

El-Banna, Abdul-Moneim (1979) "Economic and Financial Resources in the Muslim World and Their Effective Utilisation" in Islamic Council of Europe (ed.) *The Muslim World and the Future Economic Order*, Islamic Council of Europe, London, pp. 155-164

El-Zaim, Issam (1983) *The Industrial Patterns of Islamic Countries and their Opportunities of Industrial Cooperation*, Cahier 23, Louvain-la-Neuve, Centre d'Etudes et de Recherches sur le Monde Arabe Contemporain.

H Al-Atrash and T Yousef (2000) "Intra-Arab Trade: Is It Too Little?" IMF Working Paper.

Haberler, Gottfried (1968) The Theory of International Trade: With Its Applications to Commercial Policy. Trans. Alfred Stonier and Frederick Benham, Augustus M. Kelley Publishers, New York.

Hamidullah, Muhammad (1955) "A Suggestion for an Interest-Free Islamic Monetary Fund" in the *Islamic Review*, Vol. 43, June 1955, pp.11-12.

Hassan, Kabir (2001), "Is SAARC a viable economic block? Evidence from gravity model" Journal of Asian Economics, 12, 263-290.

Hassan, Kabir (2003) "Regional Cooperation in Trade, Finance and investment among SAARC Countries: The Bangladesh Perspective", *Thoughts on Economics*, Vol.13, No.1&2, pp.7-30.

Husain, Shahid (1979) "Financial and Economic Cooperation among Muslim Countries" in Islamic Council of Europe (ed.) *The Muslim World and the Future Economic Order*, Islamic Council of Europe, London, pp. 316-335.

Jabir, Rafique (1985) "Islamic Common Market: Prospects and Problems" in *Pakistan and Gulf Economist*, Vol.4, March 1985, pp.27-29.

Johnson, H. and R. Caves (1968) (eds.) Readings in International Economics, Homewood, Irwin, London

Kahf, Monzer (1979) "International Trade Patterns of the Muslim Countries" in Islamic Council of Europe (ed.) *The Muslim World and the Future Economic Order*, Islamic Council of Europe, London, pp.192-222.

Linder, S. (1961) An Essay on Trade and Transformation, John Wiley and Sons/Almqvist & Wiksell, London.

Mannan, M.A. (1992) *Key Issues and Economic Implications of a Unified European Market After 1992 for OIC Member Countries: Options and Response*, Discussion Paper No.6, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute, Jeddah, Saudi Arabia.

Mill, John Stuart (1963) The Collected Works of John Stuart Mill. Gen. Ed. John M. Robson. 33 vols., University of Toronto Press, Toronto.

Nienhaus, Volker (1986) *Economic Cooperation and Integration among Islamic Countries: International Framework and Economic Problems*, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute, Jeddah, Saudi Arabia.

Peter Nijkamp, (1997) "Review of Gravity Models of Spatial Hnteratin Behaviour" Journal of Economic Literature, Vol.35, No.3, Sep. 1997, pp.1435-1436.

Poyhonen, P. (1963) "A Tentative Model for the Volume of Trade between Countries", *Weltwirtschaftliches Archiv*, 90, pp.93-99

Raymond Vernon (1979) Storm over the Multinationals: the Real Issues, Macmillan Press, London.

Satiroglu, A. Kadir (1987) *The Theory of Economic Integration and its Relevance to OIC Member Countries*, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia.

Sen, A. and T. E. Smith (1995) *Gravity Models of Spatial Interaction Behavior*, Springer-Verlag.

Timbergen, J. (1962) *Shaping the World Economy: Suggestions for an International Economic Policy*, Twentieth Century Fund, New York.

Zarzoso, Inmaculada Martinez (2003) "Gravity Model: An Application to Trade Between Regional Blocs" *American Economic Journal*, Vol.31, No.2, June 2003.

Internet References

http://en.wikipedia.org/wiki/Islam_in_India
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_3764000/3764422.stm
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/RESEARCH/EXTPROSPECTS/GDFEXT/GDFEXT2004/0,,contentMDK:20177059~menuPK:335441~pagePK:64097019~piPK:64096667~theSitePK:335432,00.html
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B0D2EB10-6715-4DEE-B76F-A32E5277AB9B.htm
http://www.alzatari.org/motamarat/1.htm
http://www.cdsi.gov.sa/pdf/demograph1428.pdf
http://www.cia.gov/cia/publications/factbook
http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/fields/2122.html
http://www.faostat.com
http://www.graphicmaps.com/aatlas/world.htm
http://www.iaea.org/datacenter
http://www.iaea.org/DataCenter/index.htm
http://www.ilo.org/public/english/support/lib/dblist.htm#statistics
http://www.islamonline.net/ararbic/economics/2003/10/article04.shtml
http://laborsta.ilo.org/
http://www.oecd.org/dataoecd/54/62/2408143.pdf
http://www.q8y2b.com/atlas/world.shtml
http://www.sesrtcic.org/arabic/default.shtml
http://www.unctad.org/sections/dite_dir/docs/wir_inflows_en.xls
http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=2468&lang=1
http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=3163&lang

http://www.worldbank.org/data/archive/wdi/class.htm**The Viability of the Economic Integration of Muslim Countries**

By Abdullah Turkistani, Abdelkader Chachi and Mohammed Omar Batwaih

Abstract

The world has witnessed a number of economic blocks that were established since the second half of the 20th century that realized very good results for many of the member countries. This lead a number of Muslim thinkers, scholars and reformers to call for the establishment of an economic integration between Muslim countries or a common market, etc.., emphasizing the importance of such institutions and the benefits that are likely to be realized and showing the different options available to the Muslim countries and which range from customs union to full economic integration.

There were also a number of attempts to establish trade agreements and regional economic unions such as the Arab Economic Union, the Union of Maghreb countries, The Cooperation Council of the Gulf Arab States, etc., but without realizing the expected benefits. The questions that arise here are: how beneficial is the economic integration of Muslim countries at present? What are the benefits or advantages that can be realized? And what are the obstacles that prevent such an integration to be realized.

The aim of this paper is to attempt to evaluate the benefits of an economic integration between Muslim countries, using cross-section and time series data in a modified gravity model of international trade, which despite its shortcomings -like any other model used in humanities to measure an economic or social phenomenon- is often used by most economists as a means to evaluate trade exchange and analyze economic relations between countries.